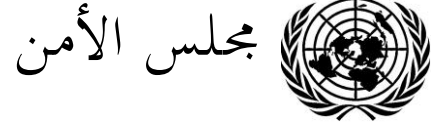


Distr.: General
22 December 2014
Arabic
Original: Spanish



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس
الأمن من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقييما لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الجمهورية
الأرجنتينية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماريا كريستينا برسيغال

السفيرة

الممثلة الدائمة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

[الأصل: الإنكليزية]

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الأرجنتين (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)

أولا - مقدمة

خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقد مجلس الأمن ٢٠ جلسة علنية، وجلسة سرية واحدة، و ١٤ جلسة مشاورات مغلقة. واتخذ المجلس ٤ قرارات واعتمد بيانا رئاسيا واحدا وأصدر ١٧ بيانا صحفيا.

ثانيا - أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٨١ (٢٠١٤) الذي مدد بموجبه ولاية عملية الاتحاد الأوروبي الواردة في الفقرة ٤٤ من القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) حتى ١٥ آذار/مارس عام ٢٠١٥. ووفقا للفقرة ٤٣ من القرار ٢١٣٤ (٢٠١٤) والرسالة المؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الموجهة من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي (S/2014/45)، أُذِن لعملية الاتحاد الأوروبي بالمساهمة في حماية المدنيين، بالتنسيق مع القوات الفرنسية، وهو طلب قدمته كاترين سامبا بانزا، رئيسة جمهورية أفريقيا الوسطى في المرحلة الانتقالية (في رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر) نظرا لأن الحالة في البلد لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن في إطار البند "مسائل أخرى" إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، الجنرال باباكر غاي، بشأن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في البلد. وأبلغ الممثل الخاص لمجلس الأمن بالحوادث الأمنية التي وقعت في مدينة بانغي وحوالها في الفترة بين ٧ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقتل فيها اثنان من حفظة السلام من باكستان والكاميرون (أولى قتلى الخوذات الزرقاء أثناء أدائهم لواجبهم). وتسببت أيضاً تلك الحوادث، التي شملت نهب عدة منازل وحرقتها، في مقتل

٢٠ شخصا وإصابة ما يقرب من ٥٠ شخصا من السكان المدنيين. وقال الممثل الخاص للأمين العام إنه من المهم للغاية دعم الحكومة الانتقالية إلى أن تجرى انتخابات عام ٢٠١٥، وأهاب بالحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة أن تحترم الحلول التوفيقية التي جرى التوصل إليها في برازافيل في تموز/يوليه، لاستعادة السلام والاستقرار في البلد.

كوت ديفوار (الجزءات)

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش مجلس الأمن في إحاطة أعقبتها مشاورات غير رسمية تقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، السفير كريستيان باروس من شيلي.

وأشار السفير باروس في الإحاطة العلنية إلى تقرير منتصف المدة المقدم من فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار وإلى جلسة المشاورات غير الرسمية التي عقدها اللجنة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، وأوجز الاستنتاجات الرئيسية الواردة في تقرير منتصف المدة (S/2014/729)، الذي أعد عملاً بالقرار ٢١٥٣ (٢٠١٤) وتحليل استنتاجات الفريق التي نوقشت خلال جلسة المشاورات غير الرسمية المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأفاد أيضاً أنه يعتزم زيارة كوت ديفوار في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وأن الهدف من هذه الزيارة، المنظمة بالتعاون الوثيق مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، هو تسليط الضوء على أهمية التنفيذ الكامل لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وجمع معلومات من المصدر مباشرة عن الحالة في كوت ديفوار، وإقامة حوار مستمر بين سلطات ذلك البلد واللجنة.

وفي المشاورات غير الرسمية، أضاف رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) أنه عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر اجتماعاً ثنائياً مع الرئيس واتارا الذي أعرب عن تأييده لزيارة اللجنة إلى بلده، ولكنه طلب أيضاً إنهاء نظام العقوبات، بالنظر إلى ما تحقق من تقدم.

وأكد أعضاء المجلس على التطور الإيجابي الذي يشهده البلد، سواء من حيث الحالة الأمنية أو الحالة الاقتصادية والسياسية، إلا أنهم أعربوا أيضاً عن قلقهم إزاء عملية نزع السلاح، وإصلاح قطاع الأمن، والأعمال التي تقوم بها بعض الجماعات التي لا تزال موجودة في ليبيريا. وشدد معظم الوفود أيضاً على أهمية مواصلة الجهود المبذولة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد. وفيما يتعلق بتجارة الماس، رحبوا بالتقدم المحرز وطلبوا تحسين إدارة الموارد الطبيعية. ورحب أعضاء المجلس بتحسين التعاون بين الفريق والحكومة ودعوا إلى المزيد

من التحسينات. ورحبوا بقرار اللجنة زيارة كوت ديفوار. ودعت عدة وفود فريق الخبراء إلى مواصلة التحقيق في الشبكات المالية التي تستخدمها جماعات المرتزقة. وشددت بعض الوفود على أهمية المصالحة الوطنية، كما شددت على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع. وطلب أعضاء المجلس إيلاء اهتمام خاص للحالة فيما يتعلق بأمن الحدود ودعم جهود كوت ديفوار في إطار العملية الانتخابية. ودعت عدة وفود الحكومة إلى بذل كل جهد ممكن لإنهاء الإفلات من العقاب.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استمع مجلس الأمن، في جلسة مفتوحة، إلى إحاطة قدمها مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسعيد دجنيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى. وعرض مقدّمًا للإحاطة على التوالي تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/698)، وعن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2014/697).

وأحاط الممثل الخاص كوبلر المجلس بالمجمعات العديدة التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة في الفترة بين ٥ و ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، وتسببت في مقتل أكثر من ٤٠ مدنياً وتشريد المئات بالقرب من بلدة بيني في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وطلب إلى المجلس دعم البعثة لكي تكون أكثر مرونة وقوة فيما تتخذه من إجراءات، قائلاً إن تلك هي أفضل وسيلة لتحديد الجماعات المسلحة وحماية المدنيين. وفيما يتعلق بعملية نزع السلاح الطوعية من جانب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، قال الممثل الخاص إنه لم يجرز أي تقدم منذ تحليل منتصف المدة الذي أجري إبان القمة الوزارية المشتركة بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وحذر من أن عدم إبداء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أي التزام ملموس بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ سيضطر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية بدعم من البعثة، إلى بدء العمليات العسكرية لتحديد تلك الجماعة. وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شدد على أهمية العدالة والاحترام والمساءلة والحوكمة الرشيدة واحترام حقوق الإنسان لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وقال إن جمهورية الكونغو الديمقراطية قد أحرزت بعض التقدم في تلك المسائل في السنوات الأخيرة. وقال إنه لهذا السبب يشعر بالأسف للقرار الذي اتخذته

حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بإعلان السيد سكوت كامبل، مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان "شخصاً غير مرغوب فيه" وأمر بمغادرة البلد خلال ٤٨ ساعة، ومحاولات التخويف الخطيرة التي يتعرض لها موظفو حقوق الإنسان الآخرين، بعد يوم واحد من صدور تقرير للأمم المتحدة يبين بالتفصيل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها قوات الأمن الكونغولية ("تقرير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها عناصر في الشرطة الوطنية الكونغولية"). وفي هذا الصدد، أعلن أن احترام حقوق الإنسان يمهد الطريق أمام الاستقرار وأن الإفلات من العقاب يضعف المؤسسات الأمنية ويخلق حالة من عدم الثقة في البلد. إلا أنه أكد للمجلس أنه سيواصل العمل بصورة وثيقة مع السلطات في مجال قضايا حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأخيراً، أكد أن البعثة لا تعتبر حماية المدنيين جزءاً من ولايتها فحسب، بل واجبا أخلاقياً أيضاً.

وقدم المبعوث الخاص إحاطة أكد فيها رغبة جميع دول المنطقة تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون لمنطقة البحيرات الكبرى، بالرغم من انعدام الثقة التاريخية بينها. ودعا إلى التحييد الكامل لجميع القوات المناوئة في المنطقة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقوات الديمقراطية المتحالفة. وفيما يتعلق بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أشار إلى نتائج القمة الوزارية المشتركة بين المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، وطلب إلى جميع الشركاء الدوليين دعم تنفيذ جميع الاتفاقات الإقليمية، لا سيما اتفاقي نيروبي وكمبالا. وحذر المجلس من خطورة القوات الديمقراطية المتحالفة وشدد على ضرورة قيام القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، بتحييد كل الجماعات المسلحة في إطار حماية المدنيين. وأشار أيضاً إلى المبادرات الجارية لدعم تمكين المرأة، وإلى تنظيم حلقة عمل في بوجمبورا للجهات الفاعلة من المجتمع المدني في منطقة البحيرات الكبرى.

وتحدث الممثل الدائم لرواندا عن خطورة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة تخضع لنظام جزاءات الأمم المتحدة، وشدد على أهمية تحييدها، لا سيما وأن هذه المجموعة مسؤولة عن هجمات بشعة ضد المدنيين وأنها لا تزال تروج للإبادة الجماعية وتهدد استقرار رواندا والمنطقة.

وأشار الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الجهود التي تبذلها حكومته لتنفيذ التزاماتها الوطنية بموجب إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والالتزامات التي جرت الموافقة عليها في كمبالا ونيروبي، وطلب إعادة عناصر

حركة ٢٣ آذار/مارس الذين لا يزالون موجودين في رواندا وأوغندا إلى وطنهم. وحذر المجلس بشأن استمرار خطورة جماعة القوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وكرر التزام حكومته بمكافحة جميع القوات المناوئة، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة ينبغي بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ أن تغادر البلد وأن تنزع سلاحها طوعاً أو تواجه عملاً عسكرياً تقوم به القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة. وفيما يتعلق بطرد مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، قال إن القرار اتخذ على أساس أن تقرير السيد كامبل منحاز. وأعرب أيضاً عن تأييده للعمل الذي قامت به الشرطة الوطنية الكونغولية خلال "عملية ليكوفي" في كينشاسا بين ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ و ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤. وفيما يتعلق بتخويف موظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قال إن الحكومة بدأت تحقيقاً في هذه المسألة لمعرفة المسؤولين.

وفي مشاورات مغلقة تلت ذلك، تطرق الممثل الخاص والمبعوث الخاص إلى بعض المسائل المتصلة بإصلاح قطاع الأمن وإنشاء قوة للرد السريع ضمن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية الانتخابية، والانتخابات العامة. وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء طرد مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وضرورة أن تواصل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية مكافحة الإفلات من العقاب واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والمساءلة. وكلف أعضاء مجلس الأمن أيضاً رئيسة المجلس بأن تنقل إلى الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية قلقهم إزاء طرد مدير مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وأن تدعو حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة العمل لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ليبيا

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بياناً صحفياً (SC/11585) يتعلق بالاجتماع الذي ييسر عقده الأمم المتحدة بين أعضاء مجلس النواب الليبي في غدامس في ٢٩ أيلول/سبتمبر.

مالي

في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة تلتها مشاورات غير رسمية لتناول تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/692) المقدم عملاً بالقرار ٢١٦٤ (٢٠١٤).

وقدم إيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، إحاطة للمجلس عبر التداول بالفيديو من باماكو. وعبر التداول بالفيديو أيضاً، خاطب المجلس السيد عبد الله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام تقرير الأمين العام، منوهاً بأنه موجود في باماكو بسبب ظروف محزنة، فقد ذهب إلى هناك للمشاركة في جنازة ٩ أفراد من حفظة السلام كانوا قد قتلوا في كمين نصب لهم في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. وأشار أيضاً إلى الهجوم الذي شن على قاعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، في كيدال، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وفيما يتعلق بالعملية السياسية، قال وكيل الأمين العام، إن الحوار سيُستأنف في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، في الجزائر بتيسير من ذلك البلد. وفي هذا الصدد، أشار إلى أن الأطراف ما زالت متشبثة بمواقفها، ولهذا يلزم بذل جهود إضافية لإيجاد حل في هذا الشأن. واعتبر أيضاً أن من الضروري التوصل إلى اتفاق يتيح المجال لعودة السلطات المالية إلى الشمال، وبالتالي كفالة سلامة مالي وسيادتها. وقال إن الحالة الأمنية تبعث على القلق البالغ أيضاً لأن عدد الضحايا من البعثة المتكاملة هو الأعلى في أي من عمليات حفظ السلام. وأوضح أن الزيادة في الهجمات التي وقعت في الأشهر الثلاثة الماضية جاءت نتيجة تقليص وجود القوات الفرنسية وعدم تواجد قوات الدفاع والأمن الوطني في أنحاء كثيرة من الشمال، مما جعل الأمم المتحدة تمثل الوجود العسكري الوحيد في تلك المنطقة من البلد. ونظراً لتدهور الحالة الأمنية، اعتبر وكيل الأمين العام أن البعثة المتكاملة لا تؤدي عملها في بيئة لحفظ السلام، وأن هذا الوضع يتطلب اتخاذ تدابير لمواجهة التهديد المتزايد. وفي هذا الصدد، أفاد بأن البعثة المتكاملة تعمل بصورة حثيثة لتعزيز حماية القواعد والقوات والأفرقة القطرية، وتعمل أيضاً على إزالة الألغام. وأكد أن إدارته تفكر أيضاً في إجراء تناوب للقوات في الشمال والقيام بكل ما يلزم لضمان توافر الدعم للبلدان المساهمة بقوات.

ورحب وزير خارجية مالي بتقرير الأمين العام وأيد التوصيات الواردة فيه. وذكر أن مالي قد استجابت دائماً لنداءات مجلس الأمن ابتداءً بعملية ١٦ تموز/يوليه للحوار الوطني التي شارط فيها ممثلون عن المجتمع المدني. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته ترفض جميع

المطالبات بالنظام الفيدرالي أو الكونفدرالي الذي يخالف دستور البلد. وأخذنا في الاعتبار عودة الجماعات الإرهابية، رأى أنه ينبغي تزويد البعثة المتكاملة بجميع المعدات اللازمة للاضطلاع بولايتها وحماية السكان في المناطق الشمالية. ودعا المجتمع الدولي إلى أن يبعث برسالة قوية إلى الإرهابيين، ولهذا السبب طلب إعادة النظر في ولاية البعثة المتكاملة لتتمكن من مواجهة خطر الإرهاب عبر سبلٍ منها إنشاء قوة للتدخل السريع. وشدد على أهمية تعاون المجموعة الشمالية. وأخيراً، أكد إيمانه بعملية التفاوض التي بدأت في الجزائر والعلاقة الممتازة التي تربط الحكومة بالبعثة وبالممثل الخاص للأمين العام، ألبرت كوندرس.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أعقبت الاجتماع، أكد وكيل الأمين العام وعدد من موظفي البعثة المتكاملة، أن التهديد هام وحقيقي ومعقد ولذلك لا بد من اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لحماية أفراد البعثة المتكاملة في ظل تنامي التهديدات غير المتناظرة، وتعزيز القدرة التشغيلية للبعثة لتماشي لولايتها. وأشار إلى أن بعض البلدان المساهمة بقوات ليست مستعدة لمواجهة تدهور الحالة الأمنية. وحيث أن مفاوضات الجزائر لم تأت بعد بحل سياسي، فقد دعا المجلس إلى التفكير في كيفية التعامل مع هذه الأزمة.

وأكد أعضاء المجلس أهمية التوصل إلى تسوية سياسية دائمة تقوم على أساس احترام وحدة البلد وسلامته الإقليمية وسيادته، وفقاً لقرارات المجلس واتفاق واغادوغو. وبالنظر إلى هذه الفرصة التاريخية، اعتبروا أنه ينبغي للأطراف أن تلتزم التزاماً كاملاً بالحوار. ورحب العديد من الوفود بجهود الوساطة التي تبذلها الجزائر. وأدان أعضاء المجلس بالإجماع الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية في شكل حرب غير متناظرة وأعربت عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية. وطرح أحد الوفود أسئلة على ممثلي البعثة المتكاملة والأمم المتحدة بشأن افتقارهما للمعدات والإمدادات المناسبة، لكنه رحب أيضاً بالجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام للاستجابة للشواغل الخاصة للبلدان المساهمة بقوات. ودعا معظم أعضاء المجلس إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز البعثة المتكاملة ورأوا أن من الضروري القيام على وجه السرعة بتحليل لكيفية التصدي لخطر المتطرفين. ودعت عدة وفود إلى إجراء تناوب سليم وعادل للوحدات، ولا سيما لتلك العاملة في أشد المناطق صعوبة. واقترح أحد الوفود أن يعاقب المجلس الجماعات المسلحة التي لا تزال تحتل مواقع رغم الاتفاقات المبرمة، وأن يستعاض فوراً عن أي بلد من البلدان المساهمة بقوات لا يفي بالشروط ببلد آخر قادر أو عازم على الامتثال للولاية. وأشارت عدة وفود إلى الحالة في ليبيا باعتبارها سبباً إضافياً لتدهور الحالة الأمنية. ودعت عدة وفود حكومة مالي للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، معربة عن القلق إزاء الإفراج عن مرتكبي جرائم خطيرة ضد حقوق الإنسان.

وفي ٣ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر المجلس بيانين صحفيين أدان فيهما الهجمات التي شنت على البعثة المتكاملة مؤخرًا (SC/11587 و SC/11591).

وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، صدر بيان صحفي (SC/11604) بشأن استئناف الحوار الوطني في الجزائر.

الصومال

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، استمع المجلس، في جلسةٍ مفتوحة، إلى إحاطة من السيد نيكولاس كاي، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال ومن الممثل الخاص لرئيس لجنة الاتحاد الأفريقي، السفير مامان سيديكو. وأكد الممثل الخاص أنه منذ أن قدم تقريره الأخير إلى المجلس، منيت حركة الشباب بهزائم كبيرة وحققت العملية السياسية تقدماً. ورأى أن الزيارة الهامة التي اضطلع بها مجلس الأمن إلى الصومال هي رسالة إلى كل من البلد وحركة الشباب تؤكد التزام المجتمع الدولي وضرورة إحراز المزيد من التقدم. وشدد على أن التحديات ما زالت هامة وعاجلة وأن من الضروري أن تتخذ حكومة الصومال الاتحادية إجراءات منسقة في المجالات الأمنية والإمنائية والسياسية والإنسانية. ورأى أن وحدة الهدف والعمل المستمر بين السياسيين والقادة الصوماليين أمرين ضروريين. وقال إن الصومال يعيش لحظة تغيير وتفاؤل غير مسبوق، وأن من المهم اغتنام هذه الفرصة.

وأكد الممثل الخاص أهمية التقدم السياسي، ولا سيما في عملية بناء الدولة، ورحب بعملية المصالحة الجارية وبإنشاء إدارات مؤقتة. وشجع الحكومة على التعجيل بعملية تكوين الدولة في المناطق الوسطى، ودعا الحكومة الاتحادية والبرلمان الاتحادي إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإحراز تقدم أكثر وأسرع من ذي قبل في إنشاء اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة ولجنة الحدود والاتحاد؛ وأكد أيضاً أنه ينبغي للجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور أن تبدأ عملها بسرعة وأن تنشئ لجنة الرقابة البرلمانية. وأعرب الممثل الخاص عن قلقه إزاء خطر الاقتتال السياسي في الصومال وناشد جميع المؤسسات السياسية في الصومال، بما فيها البرلمان الاتحادي، التركيز على العمل العاجل المتمثل في إنشاء المؤسسات والعمليات التي ستمهد الطريق نحو تحقيق سلام واستقرار ومصالحة أطول أجلاً. واعتبر الدورة البرلمانية المقبلة دورة حاسمة، فإذا لم تسن القوانين الرئيسية، لن يكون في وسع الصوماليون اعتماد دستور جديد أو إجراء انتخابات ديمقراطية في عام ٢٠١٦.

ورأى الممثل الخاص أن العمل العسكري لن يقضي على التهديد الإرهابي في الصومال وأن من الضروري تعزيز المكاسب العسكرية من خلال تحقيق الاستقرار. وأعرب أيضا عن القلق لأن الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسات أمنية غير كافية، وأن حقوق الإنسان لا تزال تثير القلق وتعد أولوية. وكانت الادعاءات الأخيرة بالاستغلال والاعتداء الجنسيين من بعض جنود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مدعاة قلق بالغ، وقد رحب في هذا الصدد بالتزام الاتحاد الأفريقي بإجراء تحقيقٍ كاملٍ وفقا لسياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

وأكد أن الحالة الإنسانية في الصومال ما زالت تتدهور. وأفاد بأن المساعدة الإنسانية قد ازدادت، ولكنه شدد على أن رحلات الشحن الجوي لم تتمكن ببساطة من تقديم كميات الإمداد اللازمة وأن ضمان إمكانية الوصول إلى الطرق هو أمر ضروري. ودعا إلى تعبئة الموارد الكافية بشكل عاجل؛ وإلا أفضى الأمر إلى حالة طوارئ إنسانية مدمرة أخرى تقوض المكاسب السياسية والأمنية التي تحققت في السنتين الماضيتين.

وأيد الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيد مامان سيديكو، تقييم الممثل الخاص الذي يفيد بأن التطورات السياسية العامة في الصومال ما زالت مشجعة، مع وجود أدلة على التقدم المحرز في عملية تكوين الدولة واستعراض الدستور والأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات بحلول عام ٢٠١٦. وأبلغ المجلس بأن بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الجيش الوطني الصومالي يكتتمان المرحلة الثانية من عمليتهما المشتركة المسماة "عملية المحيط الهندي" وأن ثنائي مدن، بما فيها، براوي، وهي معقل حركة الشباب والعاصمة بحكم الواقع، قد استردها الجيش الوطني الصومالي بدعم من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

وأكد السيد سيديكو أنه حتى وإن كانت حركة الشباب قد منيت بهزائم عسكرية، فإنها ما زالت تحتفظ بأعداد كبيرة من مقاتليها ومعداتها، ولا سيما في المناطق الريفية، ورأى أن ذلك ربما يهدف لمواصلة أعمال قتال طويلة الأمد وغير متكافئة. وشدد، فيما يتعلق بالديناميات الداخلية، على وجود دلائل تشير إلى أن الحركة قد تنقسم إلى عدة فصائل، وأن بعض العناصر تفكر في تحويل ولائها من تنظيم القاعدة إلى الدولة الإسلامية لاجتذاب الموارد والاستفادة من اسم الدولة الإسلامية.

وأفاد الممثل الخاص بأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ستتكيف مع الحرب غير المتكافئة وستعمل مع الحكومة الصومالية لتحديد بقية أفراد حركة الشباب وأنها ستواصل العمل مع شركائها. واحتتم مبلغا المجلس أن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة

نكوسازانا دلاميني زوما، قد أنشأت فريقاً مستقلاً متعدد البلدان للتحقيق في ادعاءات بالاعتصاب والاستغلال الجنسي من جانب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي كانت قد وردت في تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش المعنون "The Power These Men Have Over Us" Sexual Exploitation and Abuse by African Union Forces in Somalia "سلطة هؤلاء الرجال علينا: الاستغلال والاعتداء الجنسيين من جانب قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال".

وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، تلقى مجلس الأمن، إبان جلسة مشاورات مغلقة، إحاطة بعد مضي ١٢٠ يوماً قدمها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، السفير أوه جون، فيما يتعلق بأنشطة اللجنة والتقارير الختامية لفريق الرصد. وأبلغ الرئيس المجلس بأنه أثناء مشاورات اللجنة، قدم فريق الرصد إحاطة عن استنتاجاته فيما يتعلق باسترداد الأصول الصومالية في الخارج، وناقش مسألة حظر القوات البحرية الدولية للفحم والأسلحة في أعالي البحار وداخل المياه الإقليمية للصومال. وأكد الرئيس أن منسق فريق الرصد قد أشار إلى أن الإمداد غير المشروع بالأسلحة وصادرات الفحم غير المشروعة يتواصلان بسبب عدم الإنفاذ، وأوصى مجلس الأمن، في ذلك السياق، بأن ينظر في تكليف القوات البحرية الدولية باعتراضها في البحر لإيقافها. وأشار الرئيس إلى أن بعض أعضاء اللجنة قد نوهوا إلى ضرورة القيام باستعراض متأن للآثار القانونية والتنفيذية المترتبة على ذلك. وقدم السفير أوه جون كذلك تقريراً إلى اللجنة عن التقارير النهائية لفريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا.

وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) الذي حدد بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والتعليق الجزئي لحظر توريد الأسلحة إلى حكومة الصومال الاتحادية، وولاية فريق الرصد، وأذن، لمدة ١٢ شهراً، بحظر بحري للأسلحة غير المشروعة والفحم النباتي في أعالي البحار قبالة سواحل الصومال وفي مياه الصومال الإقليمية. وأكد المجلس في القرار أن الأذونات المنصوص عليها في هذا القرار لا تسري إلا فيما يتصل بالوضع في الصومال، ولا تمس حقوق الدول الأعضاء أو التزاماتها أو مسؤولياتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك أية حقوق أو التزامات منصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومنها المبدأ العام للولاية القضائية الخاصة لدولة العلم على سفنها في أعالي البحار في أي حالة من الحالات الأخرى، وشدد بصفة خاصة على أن هذا القرار لا يعتبر منشئاً لقانون دولي عرفي، ولاحظ كذلك أن هذه الأذونات لم تمنح إلا بناء على طلب رئيس جمهورية الصومال الاتحادية الوارد في الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقد اعتمد القرار بأغلبية ١٣ صوتاً مؤيداً وبامتناع الأردن والاتحاد

الروسي. وقدم مشروع القرار كل من أستراليا، وجمهورية كوريا، ورواندا، وفرنسا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وأدلت ببيان بعد التصويت كل من المملكة المتحدة؛ والأردن؛ والولايات المتحدة الأمريكية؛ والصين؛ والاتحاد الروسي؛ والأرجنتين.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، قدم جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالقرصنة والسطو المسلح في عرض البحر قبالة سواحل الصومال (S/2014/740). وأشار إلى أنه بفضل تنسيق جهود الدول الأعضاء والمنظمات والصناعة البحرية، سجلت حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال أدنى مستوياتها في السنوات الأخيرة. غير أن ذلك التقدم هش ويمكن عكس مساره ما لم تعالج الظروف المواتية لاستمرار القرصنة، بما في ذلك انعدام الاستقرار السياسي والافتقار إلى سبل العيش البديلة. ومع أن تدابير مكافحة القرصنة ما زالت تثبت فعاليتها، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل دعم الحكومة الصومالية في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها على النحو المبين في كل من رؤية عام ٢٠١٦ والاتفاق الصومالي. وبينما تعمل الأمم المتحدة على تعزيز قدرة الصومال ودول أخرى في المنطقة على محاربة الأفراد المشتبه في ارتكابهم أعمال القرصنة ومعاقبة المدانين وفقا للمعايير الدولية، لا بد أن تجرم المزيد من الدول القرصنة على أساس القانون الدولي، وعلى النحو المبين في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويتعين عليها أيضا أن تتخذ الخطوات اللازمة لردع ووقف تمويل القرصنة وغسل أموال الفدية. وشجع وكيل الأمين العام المجتمع الدولي على دعم الجهود الإقليمية الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي، ومدونة جيبوتي لقواعد السلوك، والمبادرات البحرية للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، واستراتيجية الأمن البحري للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لكي يتسنى للبلدان في المنطقة المتاخمة لخليج عدن وغرب المحيط الهندي تطوير قدراتها لمواجهة القرصنة وتوسيع مجالها البحري. واختتم قائلاً إن الجهود المبذولة لمكافحة القرصنة ينبغي أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من عملية بناء الدولة في الصومال، وأن يواصل المجتمع الدولي التصدي للقرصنة على جبهات أوسع نطاقاً لمعالجة الفشل في إنشاء المؤسسات وبناء القدرات.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر أيضاً، تلقى مجلس الأمن، إبان مشاورات مغلقة، تقرير منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ المعنية بالصومال، السيدة فاليري أموس، عن الحالة الإنسانية في الصومال، بناءً على طلب من وفد شيلي. وأكدت السيدة أموس أن الحالة الإنسانية قد تدهورت بشكل كبير نتيجة الجفاف واستمرار النزاع وتقييد تدفق السلع

التجارية إلى المناطق المتأثرة بالعمليات العسكرية، وزيادة أسعار الأغذية، وخفض التمويل المخصص للأنشطة الإنسانية. وأكدت أن المنظمات الإنسانية في الصومال ستواصل، في حال توفرت لها الموارد الكافية، إثبات قدرتها على الوصول إلى المحتاجين، وأنه رغم الإنجازات التي تحققت، ما زال انعدام الأمن والتمويل المحدود يجعلان الاستجابة الإنسانية غير كافية على الإطلاق. وشددت المنسقة على أن الاستجابة والتمويل المستدامين يكتسيان أهمية حاسمة للتخفيف من تدهور الحالة واعتبرت أنه يمكن لأي صدمة خطيرة أخرى أن تعيد الصومال بسهولة إلى حالة طوارئ مدمرة. وكررت طلبها السابق بالعمل على تأمين المزيد من التمويل للعملية الإنسانية، وشددت أيضا على ضرورة مشاركة الجهات المانحة في تحمل مخاطر العمل في بيئة معقدة. ودعت كذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى المساهمة، بالتشاور الوثيق مع الوكالات الإنسانية، في تهيئة الظروف الأمنية المواتية لتقديم المساعدة الإنسانية على نحو مأمون وسريع ودون عوائق وبقيادة المدنيين.

السودان

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11603) أدان فيه بأشد العبارات الهجوم الذي شنته مجموعة من الرجال المسلحين المجهولي الهوية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ على حفظة السلام التابعين للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، في كورما بشمال دارفور، والذي أسفر عن مقتل ثلاثة من حفظة السلام الإثيوبيين.

جنوب السودان

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في جنوب السودان. وعرضت إلين مارغريته لوي، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تقرير الأمين العام (S/2014/708). وقدمت أيضا زينب حواء بانغورا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، إحاطة إلى المجلس، عن طريق التداول بالفيديو من جنيف، أشارت فيها إلى الزيارة التي قامت بها مؤخرا إلى جنوب السودان واحتتمت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر بتوقيع بيان مشترك تعهدت فيه حكومة ذلك البلد باتخاذ خطوات لإنهاء العنف الجنسي.

وقالت الممثلة الخاصة أثناء عرضها تقرير الأمين العام إن الاشتباكات الحدودية النطاق مستمرة بين القوات الحكومية وقوات المتمردين، وفيما بين القبائل أيضا. وأشارت إلى الحالة الإنسانية المأساوية حيث يعاني ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي ويوجد أكثر من مليون

ونصف المليون من المشردين اللاجئين. وفي هذا الصدد، اعتبرت أنه من الأهمية بمكان إتمام نشر القوة الإضافية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأفادت بأن ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ شخص لا يزالون مقيمين في مخيمات البعثة وأن مبالغ كبيرة أنفقت في تحسين الأحوال المعيشية. ورأت أن اقتراب موسم الجفاف يمثل فرصة لإيجاد حل مستدام للمشردين داخليا، وأفادت بأن الخطط الرامية إلى عودة المشردين داخليا طوعاً تجريراً دراستها حالياً. وأعربت الممثلة الخاصة عن أسفها لأن حالة حقوق الإنسان لا تزال تشهد انتهاكات مستمرة، وحذرت من أن الحالة قد تزداد سوءاً مع اعتماد وتنفيذ مشروع قانون جديد للأمن. وأعربت الممثلة الخاصة عن جزعها إزاء عدم احترام الحياة. وفيما يتعلق بنشر البعثة، أشارت إلى أن القوة تبذل كل جهد ممكن، مع اكتمال النشر الإضافي، من أجل توسيع نطاق وجودها خارج القواعد. وأشارت إلى أن البعثة تواصل أيضاً بذل كل الجهود لضمان تحركها بحرية. وفي هذا الصدد، ورغم تحسن علاقة البعثة مع الحكومة، أعربت عن أسفها لأن البعثة لم تضع حداً لانتهاكات أحكام اتفاق مركز القوات، وأدانت احتجاز موظفين من البعثة.

وأفادت الممثلة الخاصة للأمين العام، زينب بانغورا، بأنها زارت جنوب السودان من ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، حيث رأت، ولا سيما في بنتيو، أسوأ المشاهد التي صادفتها في حياتها، في ظل ظروف لا يمكن تصورها وأعمال عنف مهولة. وسردت الممثلة الخاصة بالتفصيل الانتهاكات التي ترتكبها جميع الأطراف وأعربت عن بالغ قلقها إزاء الأثر الإثني المترتب على هذه الانتهاكات.

وشددت الممثل الخاصة للأمين العام، على أن النساء يعشن في ظروف يرثى لها دون الحصول على الخدمات الصحية والقانونية، ورأت أنه سيكون من الصعب للغاية معالجة هذه الحالة، ولا سيما بالنظر إلى ثقافة الصمت وعدم وجود مؤسسات للتحقيق والمقاضاة. وأعلنت أنها وقعت على بيان مشترك مع الرئيس كير وأعربت عن أملها بأن تلتزم الحكومة به.

ورأى ممثل جنوب السودان أنه لا جدوى من إنكار فظاعة الحالة في بلده وشكر الأمين العام على تعبئة الدعم من المجتمع الدولي. وشكر أيضاً أعمال الممثلتين الخاصتين للأمين العام، وهنأ السيدة بانغورا على زيارتها وتوقيعها البيان المشترك.

وشدد ممثل جنوب السودان على جسامة التحديات التي يواجهها بلده. وذكر أن العنف الجنسي واستخدام الجنود الأطفال يخالف ثقافة شعبه، ويمثل قطيعة مع التقاليد، وأنه من الضروري بالتالي إعادة توجيه السكان ليدركوا أن الوضع الحالي يخالف القانون

الإنساني الدولي ويخالف أيضا قيمهم الثقافية. وفيما يتعلق بتجديد ولاية البعثة، اعتبر أن بناء القدرات لا يزال أمرا أساسيا، ولا سيما لقطاعي الشرطة والعدالة.

وفي المشاورات غير الرسمية التي أعقبت ذلك، كررت السيدة بانغورا أن الحالة في غاية الخطورة ولكن يمكن عكس مسارها إذا كان هناك التزام صادق من الأطراف. ورأت أن البيان المشترك علامة إيجابية، ولكنه لا بد من تنفيذه. وطالبت بتوخي بعض المرونة في ولاية البعثة فيما يتعلق ببناء القدرات في هذا الصدد، ورأت أن تدرج مسألة العنف الجنسي في أي اتفاق سلام مستقبلا. وحثت المجلس على الضغط على زعيم المعارضة، ريك ماشار، لكي يصدر بيانا مماثلا للبيان المشترك الذي وقعه الرئيس كبير.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الهشة وعدم إحراز تقدم في إبرام اتفاق للسلام، كما أعربوا عن تقديرهم لجهود الوساطة التي تبذلها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وأعرب معظم الوفود عن القلق إزاء ما يبدو أنه التزام بالخيار العسكري. ورأى معظم أعضاء المجلس أن التوقيع على البيان المشترك يمثل خطوة إيجابية وطالبوا أن يسير زعيم المعارضة ريك ماشار في الاتجاه نفسه. وأشارت عدة وفود إلى أنه إذا لم تنجح جهود الوساطة للهيئة الحكومية الدولية، فينبغي للمجلس النظر في اتخاذ إجراءات عقابية بحق الأشخاص الذين يعرقلون عملية السلام؛ في حين أصر بعض الوفود على إيلاء الاعتبار الواجب لموقف بلدان الهيئة الحكومية الدولية بشأن مسألة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ورأى أحد الوفود أن يحيل المجلس القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. ورأت عدة وفود أن مجلس الأمن بشكل خاص هو المسؤول عن توجيه رسائل واضحة بشأن المسألة. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء تدهور الحالة الإنسانية.

وفي أعقاب المداخلات الوطنية، لاحظت السيدة لوي أن البعثة زادت من وتيرة تسيير الدوريات ومن قوتها الرادعة، على النحو المطلوب في الولاية المنوطة بها، ولكنها أعربت عن أسفها للقول إن ١٠ ٠٠٠ من حفظة السلام في بلد بحجم جنوب السودان لن يتمكنوا أبدا من وقف العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، وإن من الضروري تغيير العقلية الحالية. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، قالت إن حالة انعدام الأمن الغذائي ستزداد سوءا في مطلع عام ٢٠١٥ نظرا لانخفاض المحاصيل، ولهذا السبب ستظل الاحتياجات من المساعدة كبيرة في السنة القادمة. وأكدت أن طائرة هليكوبتر روسية قد أسقطت وأن مجلس تحقيق تابع للأمم المتحدة، كان في البلد الأسبوع الماضي، سيقدم تقريرا عن ذلك في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. وقالت إن لا أحد يعرف من هاجم الهليكوبتر إذ إن الحادث وقع بالقرب من بنتيو، حيث الأطراف المسلحة قريبة جدا من بعضها البعض. وأفادت بأن الجيش

الشعبي لتحرير السودان التابع للمعارضة كان يستخدم القواعد للأغراض السياسية والدعائية، وهذا ما أدى إلى إثارة التوترات في القواعد. وأشارت الممثلة الخاصة إلى أن التعاون مع الشرطة لم يبدأ بعد. وشددت على أنه لا يمكن إبقاء المشردين داخليا في المخيمات. وخلصت إلى القول أخيرا إن البعثة تتهيا لمواجهة احتماليين متشائمين: (أ) تصعيد النزاع في نهاية موسم الأمطار إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، (ب) احتدام النزاع حتى وإن تم التوصل إلى اتفاق سياسي، لأن من غير الممكن لأي من الأطراف أن يكفل امتثال القادة في الميدان للاتفاق.

وفي المقابل رأت السيدة بانغورا، أن توفير حماية فعلية للمدنيين يستوجب إرساء المساءلة وإتاحة الاحتكام إلى القضاء، مما يضع حدا لثقافة الإنكار. ودعت المجلس إلى الضغط على قادة البلد لكفالة حماية المدنيين وحقوق الإنسان وإنهاء العنف الجنسي. وذكرت أن الرئيس كبير لا يثق بالأمم المتحدة وهو على علم بالكثير من الانتهاكات المتعلقة باتفاق مركز القوات.

قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في أبيي وولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي. وعرض إدمون موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، آخر تقرير للأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2014/709). وشارك في المشاورات اللواء هاليفوم مونغيس وهو الموظف المسؤول ورئيس البعثة بالنيابة وقائد قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

وشدد الأمين العام المساعد في عرضه للتقرير على الخطر المتمثل في احتمال تدهور الحالة الأمنية، بالرغم من الهدوء السائد في المنطقة، ولا سيما نتيجة لإدراج السلطات السودانية أبيي كدائرة انتخابية في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٥. ورأى أن العملية الانتخابية يمكن أن تزيد من حدة التوترات وذلك في ظل عدم وجود مؤسسات انتقالية في أبيي. وأعرب أيضا الأمين العام المساعد عن قلقه إزاء تقارير عن قيام قبيلة الدينكا نفوك، بدعم من حكومة جنوب السودان، بإنشاء لجنة لغرض التماس اعتراف المجتمع الدولي بنتائج استفتاء تشرين الأول/أكتوبر.

وشدد قائد القوة على ضرورة أن تعين حكومة جنوب السودان رئيسا مشاركا للجنة الرقابة المشتركة في أبيي بصورة عاجلة، مشيرا إلى أن هذا القرار في يد الرئيس كبير. وذكر أيضا أن آلية التحقق ألغت عدة بعثات بسبب المقاومة التي أبدتها قوات جنوب

السودان. واحتتم اللواء مونغيس عرضه محذرا من أن اقتراب موسم الجفاف يزيد من مخاطر تجدد الأعمال العدائية، ولهذا السبب زادت قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي من عدد الدوريات المسيّرة، ولكنه شدد على أنه إذا لم يكن هناك حوار فلن يكون ممكنا منع تدهور الحالة في مرحلة ما. وفي هذا الصدد، رأى أن من الضروري أن يبحث المجلس الأطراف على استئناف المناقشات بشأن المسائل المعلقة.

ووجه أعضاء المجلس شكرهم لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لما تبذله من جهود للحيلولة دون تدهور الحالة، ولكن الكثير من الوفود أعرب أيضا عن قلقه إزاء حالة الجمود في المناقشات بشأن الوضع النهائي وعدم وجود مؤسسات انتقالية والفراغ الإداري. وأعرب معظم الأعضاء عن الإحباط إزاء عدم إحراز تقدم ودعوا الطرفين إلى تجنب اتخاذ أي إجراءات من جانب واحد، مشيرين، في جملة أمور، إلى إدراج أبيي كدائرة انتخابية للانتخابات الرئاسية السودانية التي ستجري في عام ٢٠١٥. وحث أعضاء المجلس على استئناف الحوار في إطار لجنة الرقابة المشتركة في أبيي. واعتبرت عدة وفود أن قرار السودان ضم أبيي كدائرة انتخابية هو قرار مشروع، لأن المنطقة جزء من السودان. وأعربت عدة وفود عن أسفها لأن آلية التحقق لا تعمل نتيجة لعدم موافقة جنوب السودان على إنشاء خط وسط. ورأت عدة وفود أن القرارات التي تنهض بالمسائل المعلقة تتخذ بشق الأنفس بالنظر إلى الحالات الداخلية الراهنة، ولا سيما النزاع في جنوب السودان. وأيد أعضاء المجلس تمديد الولاية لمدة أربعة أشهر، وأعرب الكثير منهم عن تأييده لتوصيات الأمين العام، بما في ذلك القرار المتعلق بتعيين مدني مسؤولا عن البعثة. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم للجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ وأيدوا الاقتراح الداعي إلى تنظيم مؤتمر على مستوى المجتمع المحلي.

وفي أعقاب المداخلات الوطنية، وفيما يتعلق بقرار الأمين العام تعيين مدني رئيسا لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، قال الأمين العام المساعد إن هذا الأمر سوف يعزز الحوار السياسي مع البلدين ويتيح لهما التركيز على مؤتمر المصالحة بين القبائل شريطة أن يقبل به كلا البلدين. وشدد على أن أي قرار يتخذ من جانب واحد فيما يتعلق بالمسألة الانتخابية، يشكل مثار قلق اليوم وذلك في ظل عدم وجود إدارة مشتركة. وشدد أيضا على خطر احتدام النزاع مع استئناف موسم الهجرة، والانتخابات، وعدم وجود حوار. ودعا المجلس، في هذا الصدد، إلى أن يبحث الطرفين على تجنب اتخاذ إجراءات من جانب واحد وعلى إقامة حوار.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١٧٩ (٢٠١٤) الذي مدد فيه ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي لمدة أربعة أشهر. وأدى كل من ممثل السودان وجنوب السودان ببيان.

الصحراء الغربية

في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في الصحراء الغربية. واستمع المجلس إلى إحاطتين قدمتهما كل من كيم بولدوتش، الممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية ورئيسة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وكريستوفر روس، المبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية. وأبلغا تباعا عن الأنشطة المتصلة بعمل البعثة، وعن آخر التطورات السياسية والأنشطة الدبلوماسية. وحضر الجلسة أيضا، إيفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ليعرّف بالتمثلة الخاصة وليتناول مسألة إفادها.

وأبلغ المبعوث الشخصي، عن حالة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتيسير المفاوضات. وقال إن الأشهر الستة الأخيرة قد شهدت محادثات ثنائية مكثفة وتحركات دبلوماسية مكوكية مع الطرفين. وأوضح أنه أجرى العديد من المناقشات مع الحكومة المغربية التي طلبت أولا، قبل قبول استئناف المساعي الدبلوماسية المكوكية، عقد اجتماع من أجل توضيح شواغلها بشأن التقرير الأخير للأمين العام (S/2014/258)، مؤكدة أن المغرب يرى أن ذلك سيسمح للعملية بالتقدم على نحو أمثل. وأضاف قائلا إن هذه المناقشات لا تزال مستمرة. وأفاد المبعوث الشخصي بأن الحكومة المغربية أعربت في عدد من المناسبات عن خيبة أملها من محتوى التقرير الأخير ومن الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها المبعوث الشخصي إلى المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٤. ونظرا لهذه الحالة، حدد المبعوث الشخصي المبادئ التوجيهية التي يسترشد بها في عمله وهي: أن ولايته أنشئت بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة؛ وأن هذه الولاية تتمثل في تيسير المفاوضات والعمل على تحسين العلاقات بين المغرب والجزائر؛ وأن تجري المفاوضات تحت رعاية الأمين العام وحده، ودون إشراك الاتحاد الأفريقي على أن يتم إطلاعه على المستجدات؛ وأن دوره هو دور ميسر وليس دور وسيط؛ وبصفته ميسرا، تتطلب الأعمال التي يقوم بها تعاون الطرفين؛ وأن طرفي النزاع الرسميين، اللذين حددهما مجلس الأمن، هما المغرب وجبهة البوليساريو، إلا أنه اعترف بأن الجزائر تتقاسم مسؤولية المساعدة على إيجاد حل. وقدّم المبعوث الخاص إطارا يتيح للطرفين إمكانية التوصل إلى "حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين، بما يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير مصيره". وليس المبعوث

الشخصي مؤيدا لجانب معين أو ضد جانب آخر، وليس لديه أي موقف من الحل الذي يعتمد على الطرفين ولا يمكن فرضه من الخارج؛ ولم يحدّد أي موعد نهائي للعملية الحالية؛ ولا تندرج الموارد الطبيعية وحقوق الإنسان ضمن نطاق ولايته إلا عندما يتفق الطرفان على مناقشتها؛ أما مسألة اللاجئين، فهي من اختصاص مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مع أنه عرض بذل مساعيه الحميدة فيما يتعلق بالبعد الإنساني. وفي الختام، وأخذا في الحسبان لأن انعدام الأمن، والإرهاب، والإحباط، والمسألة الإنسانية، وتشتيت الأسر، والتوترات في العلاقات الثنائية بين المغرب والجزائر، عوامل ينبغي أن تدفع الطرفين إلى الشروع في عملية تفاوض حقيقية، حتّى المبعوث الشخصي أعضاء المجلس على بذل قصارى جهدهم من أجل تشجيع الطرفين على إجراء مفاوضات جادة في أقرب وقت ممكن.

وقام وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام بتقديم المثلة الخاصة ورئيسة البعثة التي قدمت تقريرا عن المناقشات التي دارت مع المغرب. وأبلغ أيضا عن التأخير في إيفادها.

وأبلغت المثلة الخاصة بدورها عن الحالة في الصحراء الغربية، مشيرةً إلى أنها ظلت هادئة ومستقرة وأن وقف أعمال القتال لا يواجه أي تهديدات. وأفادت بأن البعثة لم تسجّل حدوث مظاهرات كبيرة وإنما مظاهرات صغيرة فقط. وأكدت أن تدني المساعدات الدولية وانعدام الفرص غذّيا مشاعر عدم الرضا. وذكرت أن البعثة تعمل على تنفيذ ولايتها في سياق لا تزال المشاكل الإقليمية فيه تبعث على القلق. وأشارت إلى تعاون الطرفين مع البعثة رغم تباين مواقفهما. وأفادت بأن المراقبين يجرون دوريات مكثفة وأنهم أعربوا عن شواغل هامة فيما يتعلق بالأمن. ولهذا السبب، رحّبت بالزيادة في عدد المراقبين التي أذن بها في آخر قرار جددت ولاية البعثة، وطلبت إتمام عملية نشرهم لأن عددهم لم يصل بعد إلى الحد المأذون به. وفيما يتعلق بالتهديدات الإقليمية، شددت المثلة الخاصة على أهمية التعاون مع بعثتي الأمم المتحدة في مالي وليبيا.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، مشددين على أهمية الحوار، وأكد العديد منهم على ضرورة تجاوز الخلافات لكي تتقدم هذه العملية إلى الأمام. ورحبت أغلبية الوفود بالجهود التي بذلها المغرب في مجال حقوق الإنسان وشجعوا على مواصلة هذه الجهود. وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية التوصل إلى حل لأن الوضع ظل على حاله لفترة طويلة جدا، وأفادوا بأن وضع إطار مناسب للحوار قد يمكن من إيجاد حل لهذه المشكلة. ودعا جميع الأعضاء إلى التوصل إلى وضع سياسي يقبل به الطرفان. ودعت عدة وفود إلى رفع مستوى الحوار بين المغرب والجزائر، ولا سيما في ظل تدهور الوضع الأمني الإقليمي. ورأت عدة وفود بأن المقترح المغربي المتعلق بالحكم الذاتي يشكل

أساسا جيدا للتوصل إلى حل. ورحب أعضاء المجلس بالعمل الذي قامت به البعثة من أجل تنفيذ ولايتها، وأعربوا عن أملهم في استعادة الثقة على نحو يتيح إيفاد الممثلة الخاصة، إلى الميدان. وأكدت عدة وفود أنها قلقة على اللاجئين في مخيمات تندوف ودعت إلى تحسين الأوضاع في هذه المخيمات؛ بينما دعت وفود أخرى إلى تسجيل اللاجئين. وأعرب عدة أعضاء عن تأييدهم لمفوضية شؤون اللاجئين والبعثة.

وبعد مداخلات أعضاء المجلس، رأى السيد روس أنه قد يكون من الأفضل أن تركز تقارير الأمين العام فقط على الأنشطة التي تقوم بها البعثة، على أن يقدم تحديث شفوي بشأن التطورات السياسية. وشدد على أن هذه المسألة تخضع للمناقشة في إطار الأمانة العامة، ولا سيما فيما يتعلق بالغرض من التقرير ونطاقه ومحتواه. وأشار أيضا إلى أن المغرب يشعر بالانزعاج بسبب العديد الكبير من كتّاب التقارير ويود أن تكون هناك جهة واحدة يمكن التخاطب معها. واحتتم مناقشة هذا موضوع بالإشارة إلى أنه لا يزال يدرس المسألة المتعلقة بالتقرير لكي لا يشكّل عقبة بعد ذلك، بل يصبح مساهمة في العملية. وقال المبعوث الشخصي أيضا إنه من الصعب التوصل إلى حل طالما أن العلاقة بين المغرب والجزائر سيئة، وأكد أنه سيكون لتحسين العلاقات الثنائية أثر إيجابي على العملية.

ثالثا - الشرق الأوسط

لبنان

في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات عرض خلالها المبعوث الخاص للأمين العام، تيري رود - لارسن، التقرير نصف السنوي العشرين للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) بشأن لبنان.

وأشار المبعوث الخاص في عرضه إلى أحكام القرار التي تم تنفيذها بالفعل، ولكنه كرر أيضا الإعراب عن شعوره بالإحباط هو والأمين العام بسبب عدم إحراز مزيد من التقدم الملموس صوب تنفيذ بقية الأحكام، وهي مسألة من شأنها تقويض المكاسب التي تحققت من قبل. وأوضح أيضا أن عدم انتخاب البرلمان اللبناني لرئيس جديد قوض استقرار لبنان وقدرته على الصمود منذ اندلاع النزاع في الجمهورية العربية السورية. وإضافة إلى ذلك، سلّط المبعوث الخاص الضوء على أن لبنان ليس موجودا بمعزل عن بقية البلدان في المنطقة. ولهذا يجب أيضا فهم المسائل المتصلة بالقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من منظور ديناميات السياق الإقليمي الأوسع.

وشدد أعضاء المجلس على ضرورة تركيز جميع الأطراف على جميع المسائل المعلقة في تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وحثوهم على مواصلة التمسك بالتزامهم بسياسة النأي بالنفس الواردة في إعلان بعبداء التي يتبعها لبنان، وبالانسحاب من القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية. وأكدوا أيضا أن انتخاب رئيس لبنان الجديد في المواعيد المحددة يشكل خطوة حاسمة لضمان استقرار البلد.

العراق

في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11605) أدان فيه سلسلة العمليات الانتحارية باستخدام سيارات مفخخة وغيرها من الهجمات التي استهدفت بغداد والمناطق المحيطة بها خلال الأيام القليلة الماضية، هذه الهجمات التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والتي أسفرت عن مقتل عشرات من العراقيين. وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة التغلب على تنظيم الدول الإسلامية واستئصال أفكار التعصب والعنف والكراهية التي تتبناها. وأدان أعضاء مجلس الأمن أيضا الاضطهاد المنهجي الذي يتعرض له أفراد الأقليات، مثل اليزيديين والمسيحيين، ومن يرفضون اتباع أيديولوجيتها المتطرفة في العراق على أيدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة المرتبطة به. وحثوا جميع الأطراف على وقف انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وعلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية وتيسير إيصال المساعدات إلى الهاربين من أعمال العنف.

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا آخر (SC/11625) أدان فيه اختطاف وقتل تنظيم الدولة الإسلامية للعشرات من رجال القبائل السنية في محافظة الأنبار الذين تم العثور على جثثهم في مقابر جماعية. وأعرب أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى عن استهجانهم الشديد لما يرتكبه هذا التنظيم من أعمال قتل أو اختطاف أو اغتصاب أو تعذيب في حق جميع العراقيين ورعايا دول أخرى، وكقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ورحب أعضاء مجلس الأمن أيضا بتعيين وزير الدفاع والداخلية وبأداء الوزراء الأكراد لليمين، مما سمح بإتمام تشكيل حكومة شاملة تمثل جميع فئات الشعب العراقي وتساهم في إيجاد حل مُجدٍ ودائم للتحديات الراهنة التي يواجهها البلد.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أطلع إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، مجلس الأمن على آخر المستجدات بشأن الخطوات اللازمة للحفاظ على قدرة قوة مراقبة فض الاشتباك على الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك الخيارات المتاحة لرصد وقف

إطلاق النار والفصل بين القوات على نحو ما طلبه المجلس في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ (S/PRST/2014/19). وفي ذلك الصدد، أشار الأمين العام المساعد إلى أن التركيز الرئيسي للإجراءات التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام انصبّ على مواصلة مساعدة القوة في جهودها الرامية إلى الحفاظ على اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بين القوات المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، وضمان امتثال الطرفين لوقف إطلاق النار بشكل تام. وقال إنه في السياق الحالي، ينصب تركيز عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على الجانب برافو بينما تظل الأنشطة ووضع القوة على الجانب ألفا مؤقتة. وأشار إلى أنه خلال الأسابيع السابقة، أجرت إدارة عمليات حفظ السلام وقوة فض الاشتباك مناقشات مع الطرفين في اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك بشأن أفضل السبل التي تمكن القوة من مواصلة تنفيذ ولايتها. وأعرب كلا الطرفين عن التزامهما الراسخ باتفاق فض الاشتباك وبمواصلة تنفيذ القوة ولايتها الحالية، وأعربا عن رغبتهما في أن تعود القوة بشكل تام إلى المنطقة الفاصلة ما إن تسمح بذلك الظروف الأمنية التي يجري استعراضها بانتظام. وبصفة مؤقتة، سيكون مقر القوة في دمشق. وسيتواصل نشر القوة في جبل الشيخ. وأكد الأمين العام المساعد أن هناك خيارات متنوعة في طور المناقشة والنظر لكي تتمكن القوة من الحفاظ على تواجدتها وقدرتها على القيام بمهام الاتصال مع الطرفين تفادياً لأي تصعيد للتوتر، ولرصد اتفاق فض الاشتباك والتحقق من احترامه والإبلاغ عن أي انتهاك له. وعرض الأمين العام المساعد أيضاً آخر المستجدات عن المركبات والمواد والمعدات التي استولت عليها جماعات المعارضة المسلحة في الحوادث التي اندلعت مؤخراً مع القوة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن تأييدهم التام لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، ودعوا إلى وقف جميع الأعمال التي تعرّض للخطر أفراد القوة، وأعضاء فريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في المناطق الخاضعة لمسؤوليتهم، بما فيها الاشتباكات بين الأطراف السورية. وأعربوا أيضاً عن تأييدهم للجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وللتدابير التي تتخذها لكي تتكيف القوة مع الظروف المتغيرة والصعبة، ودعوا الطرفين في اتفاق عام ١٩٧٤ لفض الاشتباك إلى مواصلة الالتزام بأحكام الاتفاق، وإلى دعم هذه الجهود. واتفق أعضاء المجلس أيضاً على أهمية عودة قوة فض الاشتباك إلى المنطقة الفاصلة ما إن تسمح الظروف الأمنية بذلك.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المجلس مناقشته الفصلية المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط. وقال الأمين العام في إحاطته الإعلامية للمجلس إن من المهم أن تتحول

الوعد التي قطعت في مؤتمر إعادة تعمير غزة بشكل سريع إلى مساعدة ملموسة على أرض الواقع. وذكر أن أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص من سكان غزة لا يزالون بدون مأوى، ولا يزال ٥٠ ٠٠٠ منهم يلجؤون إلى مباني المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقال الأمين العام إنه يفهم تماما أن هناك تهديدا أمنيا لإسرائيل من الصواريخ في الأعلى والأنفاق في الأسفل، بيد أن حجم الدمار في غزة يترك تساؤلات عميقة في ما يتعلق بالتناسب وضرورة المساءلة. وفي معرض إشارته إلى الاجتماعات التي تعقد في القدس أكد مجددا قلقه البالغ إزاء مخططات بناء وحدات سكنية في القدس الشرقية المحتلة، وشدد مجددا على أن القانون الدولي يفيد بوضوح أن الأنشطة الاستيطانية غير قانونية وتتعارض مع السعي إلى تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وأعرب عن استمرار قلقه من الإجراءات الانفرادية والقيود والاستفزازات في الأماكن المقدسة في القدس. وأكد الأمين العام مجددا أنه لن يكون هناك أمل في تحقيق استقرار طويل الأمد في غزة دون معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، وهي: إنهاء الاحتلال الذي تدور رحاه منذ قرابة نصف قرن، ورفع الحصار بالكامل عن قطاع غزة، ومعالجة شواغل إسرائيل الأمنية المشروعة على نحو فعال.

وبالنسبة للحالة في الجمهورية العربية السورية، أكد الأمين العام مجددا أن الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل للأمم المتحدة في البلد لا يزال التوصل إلى حل سياسي بناء على بيان جنيف، وحث مجلس الأمن على دعم الجهود التي يبذلها مبعوثه الخاص من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري والمساهمة في إيجاد حل سياسي.

وأقر الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس بنتائج مؤتمر إعادة تعمير غزة الذي عقد في القاهرة، مشددين على أن إعادة التعمير ينبغي أن تقترن بوضع تدابير من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار ينهي دوامة العنف المتكرر. وأعرب العديد من الأعضاء عن القلق إزاء تدهور الأوضاع في الميدان. وأدان معظمهم القرار الذي اتخذته إسرائيل بالمضي في مخططات الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأعرب بعض الدول الأعضاء أيضا عن القلق إزاء التوترات التي وقعت في الحرم الشريف/جبل الهيكل في القدس خلال الأسابيع الماضية، ودعوا الطرفين إلى تجنب الخطوات الانفرادية التي تقوض آفاق السلام. وحذر الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس من خطورة النتائج المترتبة على جمود عملية السلام وانعدام الأفق السياسي لحل النزاع ودعوا إلى استئناف الجهود المبذولة في هذا الصدد من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. وتناول معظم المتكلمين أيضا الأزمة في الجمهورية العربية السورية وفي العراق، وكذلك الحالة في لبنان.

وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي ضوء تدهور الحالة في القدس، بما في ذلك تزايد العنف واستئناف الأنشطة الاستيطانية، عقد مجلس الأمن جلسة في شكل إحاطة بناء على طلب من وفد الأردن.

وقال وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، في بيانه أمام المجلس إن الأمين العام منزعج من التقارير الجديدة عن تواصل التخطيط لبناء نحو ١٠٠٠ وحدة استيطانية إسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، الذي يعقب القرار الذي اتخذته إسرائيل في نهاية أيلول/سبتمبر بالتعجيل بعملية بناء نحو ٦٠٠ ٢ وحدة سكنية في غفعات همتوس، في القدس الشرقية أيضا. وأضاف أن هذه المخططات ستثير في حالة تنفيذها شكوكا خطيرة بشأن التزام إسرائيل بتحقيق السلام الدائم مع الفلسطينيين، لأن المستوطنات الجديدة تهدد صميم مقومات بقاء دولة فلسطين المستقبلية. وأفاد أيضا أن التوتر الحاد الناجم عن الإجراءات الانفرادية والاستفزازات والقيود المفروضة على الوصول إلى الأماكن المقدسة لا يزال مستمرا، وأن الحالة لا تزال غير مستقرة. وقال إن الأمين العام قد أكد مجددا على أهمية احترام الحرية الدينية للجميع، وإتاحة وصول المصلين من جميع الأديان إلى المواقع المقدسة لديهم، ملاحظا في الوقت نفسه أن على زعماء الطوائف الدينية وغيرهم من الزعماء أن يمتنعوا بدورهم عن إصدار البيانات التحريضية. وأشار في هذا الصدد إلى تأكيدات حكومة إسرائيل بأنها لا تخطط لتغيير سياسات إدارة الأماكن المقدسة القائمة منذ أمد طويل. وشدد السيد فيلتمان على أن التوترات المستمرة في القدس الشرقية والضفة الغربية لا يمكن فصلها عن الواقع الأكبر الذي لا يزال دون حل، وأن أي سلام دائم يتطلب بدء حوار من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ويشمل ذلك إنهاء الاحتلال الذي استمر قرابة ٥٠ عاما، والتصدي على نحو فعال لشواغل إسرائيل الأمنية المشروعة.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن بالغ قلقهم إزاء تدهور الحالة في القدس الشرقية والضفة الغربية، بما في ذلك التوتر في مجمع الحرم الشريف/جبل الهيكل. وندد معظم أعضاء المجلس باستمرار التوسع الاستيطاني الإسرائيلي ودعوا جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن الأعمال والخطابات الاستفزازية والحفاظة على الوضع القائم في الأماكن المقدسة.

الشرق الأوسط (اليمن)

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11595) يدين فيه التفجير الذي وقع في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في صنعاء، اليمن، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٤٧ شخصا، منهم أطفال. وأدان أعضاء مجلس الأمن أيضا الهجمات المتواصلة التي

استهدفت قوات الأمن اليمنية في حضرموت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وفي البيضاء في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وكان هدفها تقويض الاستقرار في اليمن. وشدد أعضاء مجلس الأمن أيضا على ضرورة مواصلة الانتقال السياسي في اليمن.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، جمال بن عمر، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة عن الحالة في ذلك البلد. ومثلما جرى في مناسبات سابقة، حذر المستشار الخاص من أفعال "المفسدين" الذين يقوضون عملية الانتقال في اليمن ويهددون سلامه وأمنه واستقراره. وقال إن البلد يمر الآن بمنعطف حرج. ووصف تقدم ميليشيات الحوثيين التي اجتاحت صنعاء واحتلت عدة مبان عامة، وأفاد، بالإضافة إلى ذلك، عن ازدياد عدد هجمات تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، التي يرتبط بعضها بالحالة السياسية والأمنية العامة، وأعرب عن قلقه بشأن الحالة في جنوب البلد. وأشار المستشار الخاص إلى التزام المجلس بفرض المزيد من التدابير، بما في ذلك الجزاءات، على الأشخاص الذين يعرقلون عملية الانتقال التي تتعرض حاليا للهجوم.

وأعرب أعضاء المجلس عن القلق من التطورات الأخيرة في اليمن وأدانوا العدد المتزايد من الهجمات الإرهابية التي ينفذها أو يربطها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، معربين عن تصميمهم على التصدي لهذا التهديد. وأكدوا مجددا دعمهم القوي للرئيس هادي وللجهود التي يبذلها لتطبيق مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها، وحثوا جميع الأطراف على تنفيذ اتفاق السلم والشراكة الوطنية بأكمله، وذلك في سياق الحوار الوطني ودون إقصاء أي طرف. ورحب أعضاء المجلس بتعيين خالد بحاح رئيسا جديدا للوزراء وحثوا السلطات اليمنية على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات، على نحو يتسق مع نتائج الحوار الوطني. وواصل أعضاء المجلس مناقشة إمكانية فرض جزاءات على معارضي عملية الانتقال. وفي نهاية الاجتماع نقلت رئيسة مجلس الوزراء إلى الصحافة معلومات تعكس النقاط المذكورة أعلاه.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ٣ تشرين الأول/أكتوبر أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11589) يدين بأشد العبارات الهجوم التفجيري المزدوج الذي وقع في حمص، بالجمهورية العربية السورية، في ١ تشرين الأول/أكتوبر واستهدف مجمعا مدرسيا، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا وإصابة عشرات آخرين، وكان أغلب الضحايا من الأطفال. وأشار المجلس إلى أن هذا الاستهداف للمدارس والتلاميذ يمثل انتهاكا خطيرا للقانون الإنساني الدولي، وأكد مجددا

إدانتها لجميع الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة ضد المدنيين بمن فيهم الأطفال، وأكد مجددا أيضا مطالبته جميع الأطراف بالكف عن مهاجمة الأعيان المدنية، تمشيا مع قراري المجلس ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). وأكد أعضاء المجلس مجددا تصميمهم على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، وفقا للمسؤوليات المنوطة بالمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت المستشارية الخاصة للأمين العام، سيغريد كاغ، إحاطة إلى مجلس الأمن في مشاورات مغلقة عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وركزت المستشارية الخاصة للأمين العام مداخلتها على أربعة مواضيع: إغلاق البعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في ٣٠ أيلول/سبتمبر؛ والتقدم المحرز في تنفيذ الخطط المتعلقة بتدمير ١٢ مرفقا متبقيا لإنتاج الأسلحة الكيميائية؛ ومسألة التناقضات التي وردت في الإعلان الأصلي المقدم من الجمهورية العربية السورية؛ والادعاءات المتعلقة باستخدام غاز الكلور في الجمهورية العربية السورية.

وفيما يتعلق بإغلاق البعثة المشتركة أبلغت المستشارية الخاصة بالمجلس بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة قد وضعتا الترتيبات اللازمة من أجل تمكين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من مواصلة ما تبقى من أنشطة التفتيش والتحقق داخل الجمهورية العربية السورية. وذكرت أن الأمين العام سيواصل ممارسة مساعيها الحميدة في سبيل الدفع قدما بتنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأنها ستواصل تقديم المساعدة إليه في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بالمرافق الاثني عشر لإنتاج الأسلحة الكيميائية، أشارت المستشارية الخاصة إلى استمرار المناقشات مع الشركات التي ستكون مسؤولة عن تدمير المستودعات والهياكل القائمة تحت الأرض، وأن عمليات التدمير ستبدأ في تشرين الثاني/نوفمبر وتستمر حتى صيف عام ٢٠١٥، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك.

وفيما يتعلق بالمسألة الثالثة، أبلغت المستشارية الخاصة بالمجلس بأن التعاون بين الأمانة العامة والسلطات السورية لا يزال مستمرا بشأن المسائل المعلقة التي تخص الإعلان السوري. ومن بين أمور أخرى أشارت إلى أنه نتيجة لأنشطة فريق تقييم الإعلانات، أُدخل تعديل جديد على الإعلان الأولي ليشمل أربعة مرافق للأسلحة الكيميائية: واحد للإنتاج وثلاثة للبحث والتطوير.

وفي الختام، أشارت المستشارية الخاصة إلى التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق المكلفة بالتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، والذي خلص إلى أن المعلومات التي تم الحصول عليها تشكل تأكيدا قويا على أن الأسلحة الكيميائية

السامة قد استخدمت في عدد من قرى الجمهورية العربية السورية وأن الكلور هو المادة الكيميائية السامة المعنية. وأكدت من جديد إدانة الأمين العام لأي عملية استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في النزاع السوري، وكررت دعوته لتسليم مقترفي أي من هذه الأعمال إلى العدالة.

وأثنى أعضاء المجلس في بيانهم على الجهود التي تبذلها المستشارية الخاصة وفريقها، ورحبوا عموماً بالتقدم المحرز حتى الآن في تدمير برنامج الأسلحة الكيميائية السورية. وعلى الرغم من الدعم المُعرب عنه لترتيبات الخلافة في ما يتعلق بمواصلة أنشطة التحقق والتفتيش، أكد العديد من الأعضاء أنه ينبغي مواصلة موافاة المجلس بآخر المستجدات إلى حين انتهاء أنشطة البرنامج. ودعا بعض أعضاء المجلس إلى الإسراع في إتمام المسائل المتبقية، بما في ذلك توضيح التناقضات في الإعلان الأصلي على نحو مرض. وأعرب العديد من أعضاء المجلس عن القلق إزاء الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير الثاني لبعثة تقصي الحقائق الذي يحتوي على بعض الشهادات التي تفيد بأن الكلور قد ألقى من طائرات مروحية، وطلب البعض تقديم ذلك التقرير إلى مجلس الأمن للنظر فيه، لأن ذلك قد يمثل انتهاكاً لقرار المجلس ٢١١٨ (٢٠١٤). وأعرب آخرون عن رأي مفاده أن المسألة ينبغي أن تعالج في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تمثل الجمهورية العربية السورية الآن طرفاً فيها.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، استمع أعضاء المجلس إلى إحاطة إعلامية من الأمانة العامة للمساعدة كيونغ - وا كانغ، كما استمعوا، في مشاورات مغلقة، إلى إحاطة من المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا.

وقدمت الأمانة العامة للمساعدة البيان الشهري بشأن تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤). وذكرت أن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية تزداد سوءاً مع تصاعد العنف المسلح في جميع أنحاء البلد، وأن مستويات العنف والموت والدمار ظلت على شدة لا تفتقر. ففي تشرين الأول/أكتوبر، فر نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص أمام التقدم الوحشي لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ملتجئين الملاح في تركيا. وقالت إن تنظيم الدولة الإسلامية وجميع أطراف النزاع الأخرى ماضية في قتل السكان وجرحهم وتدمير القرى والبلدات والمدن دون أي عقاب. وبالإضافة إلى ذلك فقد كثفت جماعات المعارضة المسلحة هجماتها، وتواصلت عمليات القصف الجوي التي تقوم بها الحكومة، بما في ذلك إلقاء البراميل المتفجرة. وعلى الرغم من التحديات، أبلغت الأمانة العامة للمساعدة المجلس بأن الأمم المتحدة وشركاءها واصلوا تقديم المساعدة المنقذة للأرواح لملايين من المحتاجين إليها، بما في ذلك المساعدة عبر الحدود، ولكنها شددت على أن الأمم

المتحدة لا تزال غير قادرة على إيصال كميات كافية من المعونة إلى السكان في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. ولا يزال القتال وانعدام الأمن يعوقان قدرة الأمم المتحدة والشركاء على الاستجابة. وبالإضافة إلى انعدام الأمن، لا تزال أطراف النزاع تضع عوائق أخرى في طريق إيصال المساعدة، ولا تزال العقوبات البيروقراطية الحكومية تؤخر إيصال المساعدة أو تمنع وصولها. وقد أضر نقص التمويل بالعمليات أيضا، ولا يزال يشكل عقبة رئيسية أمام قدرة المنظمات على الوصول إلى عدد أكبر من المحتاجين إلى المعونة. وأدى ذلك إلى نتائج شديدة الوطأة، فسوف تخفّض المساعدة الغذائية المقدمة لما يزيد على أربعة ملايين من السوريين، ولن يحصل مليون شخص على البطانيات والملابس الدافئة والوقود قبل حلول فصل الشتاء. وفي الختام، أكدت الأمانة العامة المساعدة على أن إيجاد تسوية للأزمة في الجمهورية العربية السورية والمنطقة لن يتم إلا عن طريق حل سياسي يعالج فعليا الأسباب الجذرية للأزمة.

وفي مشاورات مغلقة، قدم المبعوث الخاص إحاطة إلى المجلس بشأن أولوياته، ومشاوراته التمهيدية، وأفكاره في ما يتعلق بسبل المضي قدما. وقال إن بيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، لا يزال صالحا، وأنه أرسى المعايير العامة للتوصل إلى حل مستقبلي عن طريق التفاوض. وقال إنه يفهم مهمته على أنها تحديد للمجالات المشتركة ونقاط الانطلاق من أجل تعزيز الأولويات الثلاث المترابطة التي عهد بها إليه الأمين العام، وهي: الحد من العنف؛ وتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية؛ ونشر بذور العملية السياسية. وقال إنه على الرغم من أن عودة تنظيم الدولة الإسلامية إلى دائرة الضوء قد جعل الحالة في الجمهورية العربية السورية محط أنظار العالم، إلا أن مكافحة الإرهاب لا تمثل إلا جزءا من المعادلة، وإلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية يرتبط ارتباطا وثيقا بإنهاء الأزمة السورية عن طريق مفاوضات سياسية. وشدد أيضا على أنه على الرغم من الأهمية الأساسية للديناميات الإقليمية في ضمان التوصل إلى حل، فإن نقطة الانطلاق نحوه موجودة في الجمهورية العربية السورية، ويجب البحث عن حل هناك وبين السوريين أنفسهم. وقال أيضا إنه يجب هئية بيئية تمكينية من أجل ترسيخ أي مبادرة سياسية، واقتراح في هذا الصدد أن يجري العمل على تحديد فرص جديدة للتخفيف الاستراتيجي من حدة العنف، يمكن تنفيذها محليا، ولكنها تؤثر على النطاق الوطني. وختاما، قال إن تحقق تفاهم سياسي يمتلك السوريون زمامه يلزم أن يدعمه أيضا حوار على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفي هذا الصدد، أعرب عن أمله في أن يجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين وفق صيغة مناسبة من أجل التوصل إلى توافق أوسع في الآراء ينبثق عن عملية تفاوضية تجري بين الأطراف السورية لإيجاد أفق سياسي.

وفي مشاورات المجلس بكامل هيئته، أعرب أعضاء مجلس الأمن عن القلق من التدهور المستمر للحالة الإنسانية، وأدانوا انتهاكات القانون الإنساني الدولي التي يرتكبها جميع أطراف النزاع السوري. وشدد كثيرون على أن المسؤولية الأولى في هذا الصدد تقع على عاتق الحكومة. وأشار بعض الأعضاء إلى أن القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) لم ينفذا بالكامل، ولهذا ينبغي على المجلس أن ينظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات.

وأكد أعضاء المجلس أيضا أن الوضع الإنساني في الجمهورية العربية السورية سيواصل مسيرة التدهور إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة. وفي هذا الصدد، أعرب الأعضاء عن استعدادهم للعمل مع المبعوث الخاص وأعربوا عن دعمهم للجهود التي يبذلها وللدور الذي يقوم به. وجرى تأكيد هذا الدعم مجددا في البيان الصحفي الذي اعتمد في نفس اليوم (SC/11624).

وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/11626) يعرب عن سخطه إزاء جميع الهجمات ضد المدنيين، وكذلك الهجمات العشوائية، بما في ذلك الهجمات التي يستخدم فيها القصف المدفعي والقصف الجوي، من قبيل استخدام البراميل المتفجرة التي تفيد التقارير أنها ألقيت على مخيم للنازحين في محافظة إدلب في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، مما أسفر عن سقوط كثير من القتلى والجرحى، بمن فيهم الأطفال. وأشار أعضاء المجلس إلى وجوب احترام جميع الالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الإنساني الدولي في جميع الظروف. وذكروا، على وجه الخصوص، وجوب التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وحظر الهجمات العشوائية، والهجمات الموجهة ضد المدنيين والأعيان المدنية. وأكدوا مجددا أن الحل الدائم الوحيد للأزمة الراهنة يمر عبر عملية سياسية شاملة للجميع يقودها السوريون، وذلك بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

رابعا - الأمريكيتان

هايتي

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) ليمدد بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وقرر المجلس أيضا أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٣٧٠ فرداً، ومن عنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٦٠١ من الأفراد، وهي مستويات القوة التي أوصى بها الأمين العام؛ ودعا الأمين العام إلى أن يكفل بقاء قوة البعثة في

البلد بمستويات تناهز مستوياتها آنذاك إلى حين تقديم تقريره المقبل إلى المجلس، وأن يخطر في ذلك التقرير بأي تغييرات رئيسية تطرأ على الحالة.

وعقب اتخاذ القرار، أوضح ممثل شيلي أن تصويته لصالح القرار كان تعبيرا عن التزام بلده المستمر بالعملية الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي، وهي مجالات أدت فيها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ولا تزال تؤدي دورا هاما. وأعرب، في الوقت نفسه، عن أسفه لأن وفد بلده لم يكن في وضع يسمح له بالمشاركة في تقديم القرار كما درج عليه الحال عليه في الماضي. وأوضح أن القرار، الذي اتخذته المجلس للتو، استند إلى توصيات أثارت مخاوف لدى وفد بلده، ولدى جماعة أمريكا اللاتينية التي ساهمت في البعثة بقوات وأفراد شرطة. وقال إن شيلي أيدت، أثناء المفاوضات، خفض التدريجي للقوات، مع مراعاة الجدول الزمني للانتخابات، حتى يتسنى ضمان إجراء عملية الانتخابات بشكل يكفل الشفافية والحكم الديمقراطي في نهاية المطاف، وذلك لتفادي تقويض ما تحقق من إنجازات في السنوات الأخيرة. فمن شأن خفض الشدائد لعدد الوحدات العسكرية في البعثة أن يقلص قدرة البعثة على أداء مهام الوقاية، وأن يُرغمها، في حالة حدوث أزمة، وهو أمر يأمل بلده ألا يحدث، على أن ترد باستخدام مفاهيم تنفيذية لا تزال غير واضحة، في ظل جميع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر. ثم أكد مجددا أن اتخاذ أي قرار يتعلق بزيادة أو خفض عدد القوات ينبغي أن يتم وفقا للحالة في الميدان، وليس على أساس اعتبارات يشوبها التباين.

ونوه ممثل المملكة المتحدة إلى أن اتخاذ القرار بالإجماع ينم بوضوح عن اجتماع كلمة المجلس على دعم هذه البعثة الهامة. وأشارت إلى إعراب البعض عن القلق إزاء بعض شروط خفض التدريجي لقوام البعثة. وفي هذا الصدد، قال إن المملكة المتحدة ترحب بما تحقق من توازن في نص القرار. وأشار إلى أن هايتي لم تشهد نشوب أي نزاع عسكري في الآونة الأخيرة، وأنه لم يتم استدعاء حفظة السلام للتصدي لحوادث أمنية إلا مرتين على مدى الأشهر الثمانية عشر الماضية. وقال إن الدور الذي ينبغي للبعثة أن تؤديه هو مساعدة هايتي في أن تتحمل المسؤولية من جديد عن أمنها، وليس أن تقوم البعثة بهذه المهمة إلى أجل غير مسمى. وأعاد التأكيد أن القرار ينص على تقليص العنصر العسكري للبعثة بشكل مسؤول عبر فترة من الزمن، وبلاستناد إلى تقييم شامل للحالة الأمنية.

وأعرب وفد الولايات المتحدة عن تأييده لفكرة أن ما يجب أن يحرك عملية صنع القرار في المجلس هو الحالة السائدة في الميدان. وأعدت ممثلة الوفد تأكيد أن الأمور كانت تسير على هذا المنوال حتى الآن، وأنه يجب الاستمرار على المنحى نفسه في المستقبل.

وشددت على أن البعثة ستواصل الإسهام إلى حد كبير في إرساء الأمن في هايتي. وكررت الإعراب عن تقدير الولايات المتحدة للقوات وأفراد الشرطة والعاملين الآخرين الذين تشكلت منهم البعثة بغرض مساندة الشعب الهايتي. وأضافت أن وفد بلدها يتطلع إلى مواصلة العمل البناء مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، ومع الشعب الهايتي لمساعدته على تحقيق السلام الدائم والأمن والديمقراطية.

وأوضح وفد الأرجنتين أنه صوت لصالح القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) لأن الحكومة الهايتية أعربت عن موافقتها على أحكام تجديد ولاية البعثة، وللتعبير أيضا عن تضامن الأرجنتين المستمر مع الجهود المبذولة لتعزيز العملية الديمقراطية وتوطيد الأمن والاستقرار في هايتي. غير أن ممثلة الوفد قالت إن وفد بلدها كان يُفضل لو جسد القرار التعليقات والاقتراحات التي قدمتها الأرجنتين وبلدان أمريكا اللاتينية الأخرى المساهمة بقوات خلال المداولات التي جرت في إطار مجموعة أصدقاء هايتي، والشواغل التي أعربت عنها نفس تلك البلدان المساهمة بقوات في المناقشة التي عقدها المجلس بشأن الحالة في هايتي في ١١ أيلول/سبتمبر؛ وأضافت أن ذلك كان سبب عدم مشاركة الأرجنتين في تقديم مشروع القرار. وأعربت عن بالغ القلق من عدم تحسن الحالة الأمنية في هايتي على نحو يسمح بإجراء تخفيض سريع وحاد لمستوى قوات البعثة أو إجراء تغيير كبير في ولاية البعثة من قبيل ما نص عليه القرار المتخذ، ولا سيما في السنة التي من المقرر أن تشهد إجراء عملية انتخابية تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل هايتي. وأعربت أيضا عن القلق بوجه خاص بشأن ما أشار إليه آخر تقرير للأمين العام (S/2014/617) عن عدم قدرة العنصر العسكري المتبقي، على تأدية المهام الهامة التي اضطلع بها حتى حينه وهي مهام الردع ومنع نشوب النزاعات، بما في ذلك القيام بالدوريات، وهو ما قد يترتب عليه عواقب غير متوخاة، وقد يفرض على المجتمع الدولي مواجهة حالة أكثر صعوبة وتعقيدا.

وطلب المشاركة في الجلسة كل من وفد غواتيمالا، وهو أحد أعضاء مجموعة أصدقاء هايتي، ووفد الإكوادور، وأدلى كل منهما ببيان كان ما جاء فيه مشابها لتعليقات التصويت التي أدلت بها الأرجنتين وشيلي.

خامسا - أوروبا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2014/136)

في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت جلسة لمجلس الأمن بناء على طلب من وفد المملكة المتحدة. وشارك في الجلسة السيد أوسكار فرنانديز - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، والسيد إيفان سيمونوفيتش، الأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، وقدموا إحاطة إلى المجلس.

ورأى السيد فرنانديز - تارانكو أن نتائج الجهود المبذولة لإنهاء النزاع في أوكرانيا لا تزال متفاوتة. وأبلغ المجلس بأن بروتوكول مينسك ومذكرته، التي توضح تفاصيل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار، قد وُقعا في ٥ أيلول/سبتمبر و ٩ أيلول/سبتمبر، برعاية مجموعة الاتصال الثلاثية. وأكد أن البروتوكول، في حال تنفيذه تنفيذا تاما، سيسهم في وقف النزاع العنيف الدائر في شرق أوكرانيا، وشدد على أن الضرورة تستدعي القيام بالمزيد من العمل. فرغم الخطوات الهامة الأولية التي اتخذتها مختلف الأطراف المعنية بهدف تنفيذ بروتوكول مينسك ومذكرته، والتي شملت بوجه خاص تنفيذ وقف إطلاق النار، قد تكررت انتهاكات اتفاق وقف إطلاق النار يوميا. ودعا مساعد الأمين العام الأطراف جميعها إلى أن تبذل معا كل جهد ممكن لدعم التنفيذ العاجل لبروتوكول مينسك ومذكرته، وشدد على أنه يتعين على جميع الأطراف الفاعلة أن تفي بالمسؤوليات المنوطة بها وأن تعيد تركيز جهودها لتصب في هذا الاتجاه. وأكد أنه ينبغي عدم إفساح المجال لأن يصبح شرق أوكرانيا آخر حلقة من سلسلة النزاعات الساكنة في أوروبا. وأشار إلى أن المناقشات التي أُجريت بشأن النزاع في أوكرانيا على هامش الاجتماع الآسيوي الأوروبي العاشر، في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في ميلانو بإيطاليا، لاقت الترحيب، وأكد أن استمرار المناقشات الثنائية بين الرئيس الروسي والرئيس الأوكراني بشأن سبل تنفيذ بروتوكول مينسك ومذكرته تنفيذا تاما لا يزال أمرا بالغ الأهمية.

وركز السيد فرنانديز - تارانكو على أن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا، ولا سيما مع بداية فصل الشتاء، لا تزال مدعاة للقلق الشديد، وأكد على الحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود لمساعدة المشردين داخليا واللاجئين. وأشار أيضا إلى الانتخابات النيابية المبكرة في أوكرانيا، ورأى أنه من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تجرى الانتخابات التشريعية الاستثنائية والانتخابات المحلية في جو سلمي في جميع أنحاء أوكرانيا، وأن تشكل معالم هامة في مسار الجهود المبذولة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في البلد. وأكد أيضا أن

ما ورد من أنباء عن مزاعم بارتكاب أعمال عنف بحق عدد من المرشحين البرلمانيين وممثلي أحزاب مختلفة في الانتخابات التشريعية المقبلة يبعث على الأسف. ورأى مساعد الأمين العام، في الوقت نفسه، أنه يتعين على الجميع إدانة التصريحات التحريضية التي تدلي بها الجماعات المسلحة والتي تهدد فيها بعرقلة التصويت في المناطق الواقعة في شرق أوكرانيا، وبعقد انتخابات خاصة بها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، في انتهاك للدستور والقانون الوطني.

وأكد السيد سيمونوفيتش أن التقييد باتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٥ أيلول/سبتمبر انحصر في عدم القيام بأعمال هجومية كبيرة، حيث استمر ارتفاع عدد الإصابات في صفوف العسكريين والمدنيين، وتواصل القصف العشوائي للمناطق السكنية باستعمال مدفعية مختلفة ومنظومات متعددة لإطلاق الصواريخ. ورأى أن الأنباء التي وردت مؤخرا عن استخدام ذخائر عنقودية في المناطق السكنية أمر يثير الجزع، وشدد على أن استخدام هذه الذخائر في مثل هذه الحالات يشكل انتهاكا للقانون الدولي الإنساني ويمكن أن يُعدّ جريمة حرب. وأبلغ المجلس بأن الحكومة الأوكرانية نفت استخدام الذخائر العنقودية. وأشار إلى ضرورة إجراء تحقيق عاجل وشامل بشأن ما ورد من أنباء عن استخدام الذخائر العنقودية، وعن القصف العشوائي للمناطق السكنية باستخدام الأسلحة التقليدية.

وأفاد الأمين العام المساعد أن الجماعات المسلحة ما زالت تبث الرعب بين السكان في المناطق الخاضعة لسيطرتها بارتكابها عمليات القتل والاختطاف والتعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تدمير المنازل والاستيلاء على الممتلكات، وأبلغ أيضا عن تواصل الادعاءات بارتكاب بعض الكنائس المؤلفة من متطوعين والخاضعة لسيطرة الحكومة انتهاكات لحقوق الإنسان. ونوّه إلى أنه حث الحكومة على ممارسة قدر أكبر من السيطرة على جميع قواتها، بما فيها الكنائس المؤلفة من متطوعين، وعلى كفالة المساءلة عن أية انتهاكات وجرائم يرتكبها من ينتمون إليها. وقدم أيضا معلومات عن الحالة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة والتي لا يزال يسودها عدم الاستقرار، ولا سيما في إقليم لوهانسك.

وأبلغ الأمين العام المساعد عن حدوث ارتفاع في الأسابيع الماضية في الأعمال المنفذة مباشرة من قبل حزب القطاع الأيمن وناشطين آخرين، والساعية إلى أن العزل بصورة علنية لمن يُزعم فسادهم من المسؤولين أو سياسيين سابقين من حزب المناطق السابق، وأفاد أن بعض تلك الأعمال انطوت على ارتكاب أعمال عنف ضد أفراد، وأنه بدا في بعض الحالات أن مسؤولي إنفاذ القانون المحليين تغاضوا عنها. وبدت أيضا دلائل على أن بعض المناطق شهدت حوادث تخويف وعنّف لها علاقة بالانتخابات.

وأشار أيضا إلى قضية المقابر الجماعية التي يُزعم وجودها بالقرب من قرية نيزنيا كرينكا في منطقة دونيتسك، والتي ذاع خبرها على نطاق واسع، وأبلغ المجلس أنه بالرغم من الإفادة عن العثور في منطقة النزاع على عدد من القبور التي تحوي أكثر من جثة، فإنه ليس لدى مراقبي حقوق الإنسان معلومات تفيد بإمكانية أن تكون تلك المقابر تحوي جثث ضحايا عمليات إعدام تعسفي أو بإجراءات موجزة. واعتبر أن المساءلة شرط أساسي للمصالحة، وأنه ينبغي أيضا بذل الجهود لمحاكمة المنتسبين إلى الجماعات المسلحة الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ورحب بكون بروتوكول مينسك، الذي يتضمن ١٢ نقطة، لا ينص على العفو عن جرائم من قبيل الإبادة الجماعية والإرهاب والقتل العمد وإيقاع الأذى البدني الجسيم والاعتداء الجنسي واحتجاز الرهائن والاتجار بالبشر، وأشار إلى أنه يبدو أن القانون يسمح بالعفو عن أعمال التعذيب، وهو أمر بحاجة لتوضيح حتى يصبح القانون متسقا مع القواعد والمعايير الدولية.

وفيما يتعلق بالقرم، أبلغ أنه بالإضافة إلى انتهاكات حقوق الإنسان التي سبق الإبلاغ عنها، ازداد عدد حالات الاختفاء القسري، وأعرب عن قلقه إزاء اختطاف وقع خلال الشهر الماضي في القرم وطال أربعة أشخاص من تيار القرم، عُثر على واحد منهم قتيلا. ورأى أنه من الضروري استقصاء مكان وجود الأشخاص المفقودين ومحاكمة المسؤولين عن ذلك.

سادسا - مسائل مواضيعية وعامة

التقرير السنوي لمجلس الأمن

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن تقريره السنوي المقدم إلى الجمعية العامة عن الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤. وكُلِّفت رواندا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه ٢٠١٤، بصياغة مقدمة التقرير.

السلام والأمن في أفريقيا (إيولا)

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، عُقدت جلسة إحاطة تلتها مشاورات غير رسمية بشأن وباء إيولا، في إطار بند جدول الأعمال "السلام والأمن في أفريقيا: إيولا".

وقدم إحاطة إلى المجلس كل من هيري لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وأنطوني بانبوري، الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيولا، وتايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية. وركز الاجتماع

على الأثر الأمني الناجم عن إييولا، مع التركيز بوجه خاص على وجود الأمم المتحدة في البلدان الأكثر تضررا.

وأشار الممثل الخاص إلى التطورات في مجال استجابة البعثة ونشرها، ولاحظ أن عملية النشر لم يسبق لها مثيل، لكنه أعرب أيضا عن بالغ القلق من استمرار تفشي الوباء على الرغم من الجهود المبذولة. وشدد الممثل الخاص على الهدف المتمثل في علاج ٧٠ في المائة من الحالات في غضون ٦٠ يوما، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر، في المرافق الصحية، ودفن ٧٠ في المائة من الوفيات بسبب المرض. بموجب البروتوكولات المعمول بها، مما يمنع وقوع إصابات جديدة. وحذر من أنه سيموت عدد أكبر من الأشخاص إذا لم يتحقق هذا الهدف. ورأى رئيس البعثة أن ضيق الوقت هو أكبر عدو، وأن هذا هو السبب في قيام الأمم المتحدة بالتعبئة على هذا النحو من السرعة والكفاءة. وحث على مساعدة غينيا وسيراليون وليبيريا على الحد من خطر انتشار العدوى في البلدان الأخرى. وأشار إلى وفاة عامل ثان من الأمم المتحدة من جراء هذا المرض يوم انعقاد الاجتماع. واختتم الممثل الخاص كلمته بالتأكيد مجددا على الحاجة إلى زيادة العاملين الصحيين والتمويل، والمزيد من مراكز العلاج.

ورأى وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام أن الخطر يتمثل في عدم تعزيز العديد من الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة، لأن المسألة لم يسبق لها مثيل. وفي هذا الصدد، سلط الضوء على حالة ليبيريا، حيث نجحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في مرافقة البلد على طريق السلام والاستقرار، إلا أن هذا الوباء قد أجبرها على الاعتراف بأن التوقعات لا تدعو إلى التفاؤل. لكنه أكد، أن الوضع في الوقت الحالي لا ينبئ بتدهور كبير من وجهة النظر الأمنية، وشدد على أن السخط يمكن أن يصبح عاملا من عوامل الخطر. وأشار وكيل الأمين العام أيضا إلى وفاة اثنين من موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في أواخر أيلول/سبتمبر، وحث على بذل كل ما في الوسع لتمكين البعثة من الاستمرار في أداء دورها الحاسم في كفالة علاج جميع موظفي الأمم المتحدة وإجلالهم.

وأعرب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية عن القلق إزاء الآثار الأمنية، فقد أثر الوباء على آليات وبرامج التكامل الإقليمي، وأدى إلى وقوع حوادث عنيفة. وقال إن هناك خطر يتمثل في تدهور الحالة الأمنية، بالنظر إلى النقص في تقديم الخدمات العامة، والانخفاض المتواصل للنشاط الاقتصادي. وحيث أن آثار هذه الأحداث يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، فقد طلب إلى المجلس ألا يستهين بآثار الوباء. ورأى السيد زيريهون أن هناك إمكانية لتدهور الحالة وتزايد العنف. وأعرب عن أسفه لعزل البلدان الثلاثة. وخلص إلى أن الوباء قد أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجه السلام والأمن، مسلطا الضوء على التعاون الإقليمي.

وأكد ممثل سيراليون مجدداً على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، وشكر مجلس الأمن والجمعية العامة على ما يبذلانه من جهود في مجال التصدي للأزمة. ورأى في الحالة كارثة على الصعيد العالمي، تصحبها آثار اقتصادية وأمنية لا تزال غير معروفة، ودعا جميع الأعضاء إلى العمل معاً من أجل زيادة وتعميق الإجراءات المتخذة لمواجهة التهديد العالمي الذي يمثله فيروس إيبولا.

ورحبت ممثلة ليبيريا بالنشر السريع للبعثة، وحثت على تقديم المزيد من المساعدة. وأعربت عن الأسف من أن الوباء قد وضع حداً للتقدم. ودعت أيضاً إلى التخفيف من حدة العواقب الاقتصادية المترتبة عن الأزمة.

وأعرب ممثل غينيا عن قلقه إزاء الأزمة، ولأن الافتقار إلى الثقة والشعور بالخوف قد زادا من تفاقم الحالة، لأن التصورات تعرض الاستقرار للخطر. ودعا إلى العمل على عزل فيروس إيبولا، لا عزل البلدان المتضررة منه.

وأعرب أعضاء المجلس، في المشاورات غير الرسمية التي تلت ذلك، عن قلقهم إزاء الحالة ودعمهم لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا، واستعرضوا المساعدات التي تقدمها بلدانهم من أجل التصدي للوباء. وحثت عدة وفود على زيادة المعونة والإبقاء على الصلات الجوية. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء سحب موظفي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. ورحبت غالبية الوفود بالنشر السريع لبعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا، وطلبت أن تواصل الأمم المتحدة قيادة الجهود المبذولة. ورأى أحد الوفود أن على الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية زيادة الاتصالات وتحسينها من أجل منع انتشار المرض وإعلام الجمهور عنه بصورة أفضل. وأعربت عدة وفود عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية نتيجة للوباء، وأثر ذلك على المناخ الاجتماعي والإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. ووافقت عدة وفود على أن الأزمة تؤثر على السلام والأمن الدوليين، وأنها ليست مجرد أزمة صحية. وذكر أحد الوفود أن المتكلمين لم يشيروا إلى الأثر على الحالة الأمنية، ولكنه أقر بأن الأمين العام المساعد للشؤون السياسية قد ناقش هذه المسألة. وأشار نفس الوفد إلى أن الجمعية العامة قد اتفقت بالإجماع في ١٠ أيلول/سبتمبر على الحاجة إلى التصدي للأزمة، وأن هذه ليست مسؤولية المجلس.

وأوضح السيد بانبوري أن بعثة الأمم المتحدة للتصدي للعاجل لفيروس إيبولا ستنفذ الاستراتيجية التي وضعها منسق الأمم المتحدة، وأكد مرة أخرى على أهمية ضمان عمليات الإجلاء الطبي، وإلا سيكون من الصعب للغاية ضمان توافر الموارد البشرية. وأعرب عن شكره لإصدار نشرة صحفية من المجلس لدعم العمل الذي تؤديه البعثة.

وعقب الجلسة صدر بيان صحفي (SC/11602).

حفظ السلام

في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة الإحاطة السنوية عن بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وناقش فيها مواضيع مختلفة في مجال حفظ السلام. وشدد الاجتماع على التزام المجلس واهتمامه بالحصول على المعلومات مباشرة من قادة القوات مما قد يسهم في اتخاذ قرارات مدروسة، وهو أمر يحظى بتقدير بالغ. وشارك مقدمو الإحاطات التالية أسماؤهم في هذه الجلسة: الفريق مقصود أحمد، المستشار العسكري لعمليات حفظ السلام؛ والفريق كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، قائد قوة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ واللواء جان بوسكو كازورا، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ واللواء إقبال سينغا، قائد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

وذكر الفريق أحمد المجلس بأن قادة القوات يقودون أكثر من ٩٠ ٠٠٠ جندي من أصل ١٠٥ ٠٠٠ من القوات النظامية، ويرجح أن يزداد هذا العدد في الفترة القادمة. وكثيرا ما تعمل هذه القوات في بيئة صعبة جدا. وأضاف أن مالي مثال على ذلك، حيث منيت الأمم المتحدة بأكبر قدر من الخسائر في عام ٢٠١٤. ومن بعض البعثات الصعبة الأخرى جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية السودان، والجزولان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعمل قادة القوات في دول متهالكة أو التي تمالكت فعلا حيث لا يكاد يوجد، والحق يقال، أي سلام للحفاظ عليه. وأشار إلى أن فيروس إيبولا يضيف بعدا آخر على هذا الوضع المعقد.

وأشار الفريق دوس سانتوس كروز إلى أن حماية المدنيين هي أهم واجبات بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهي أكثر بكثير من مجرد مهمة في إطار ولاية، بل هي التزام أخلاقي. وليست أهمية حماية المدنيين موضع شك، بل السؤال هو كيف يمكن حمايتهم بطريقة أكثر فعالية، وقال إن أفضل طريقة لحماية المدنيين في رأيه هي العمل بشكل استباقي بدلا من ردة الفعل. وأضاف الفريق دوس سانتوس كروز أن مبادئ حفظ السلام التي تعمل بها الأمم المتحدة، وهي موافقة الأطراف والحياد وعدم استخدام القوة إلا في حالي الدفاع عن النفس والدفاع عن الولاية، قد لا تنطبق دائما على الجماعات الإجرامية المسلحة في البعثات المعاصرة، وأنه يمكن استعراض تطبيقها وتعديله حسب التهديدات الراهنة وسياق العنف الذي يواجهه المدنيون الأبرياء وأفراد حفظ السلام في مناطق النزاع.

وأشار اللواء كازورا إلى البيئة الأمنية المتغيرة التي تتهددها النزاعات المسلحة والأصولية الدينية، بالإضافة إلى الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية. ويؤجج هذه البيئة الأمنية ويطيل أمدتها التحديات الأمنية المعقدة القائمة والمعلقة دون حل من قبيل الفساد والتوترات الداخلية والتطرف العنيف والتشدد والاتجار غير المشروع والإرهاب. وهذه هي البيئة الأمنية التي تعيشها مالي منذ فترة من الزمن. وواقع الأمر على الأرض اليوم هو أن البعثة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي يفترض أن تكون بعثة لحفظ السلام، تواجه شبكة إرهابية تجمع بين الصبر والاستخبارات والإكراه والأعمال الوحشية في تصميم هجماتها وتوجيهها متى شاءت وحيثما شاءت. والبعثة المتكاملة منخرطة في مكافحة الإرهاب دون ولاية لمكافحة الإرهاب أو ما يكفي من التدريب أو المعدات أو اللوجستيات أو الاستخبارات للتعامل مع مثل هذه الحالة.

وختاما، أوضح الفريق سينغا أن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك قد شهدت منذ آذار/مارس ٢٠١٢ نشوب القتال بين جماعات المعارضة والجيش السوري في المنطقة الفاصلة، مما يعد انتهاكا واضحا للولاية. وقد تغير الوضع على الأرض تغيرا جذريا في عام ٢٠١٤ بوصول الجماعات المتطرفة بأعداد كبيرة وسيطرتها على العناصر المعتدلة. وقد شهدت البعثة تصاعد العنف، واستهدف المتطرفون حفظة السلام بصورة مباشرة. ولم يكن من السهل العمل في تلك البيئة، ولكن القوة قد تطورت، وعدلت عملياتها لمواجهة التحديات التي تطرحها بيئة النزاع الداخلي والاشتباكات التي ازدادت حدتها وشدتها في الآونة الأخيرة.

وقد أقر جميع أعضاء المجلس بأهمية هذه الاحتمالات، وانتهزوا الفرصة لتوجيه أسئلة تتعلق بالعمليات إلى قادة القوات في كل بعثة. وأجمع أعضاء المجلس أيضا على القول إنه لا يمكن التسامح مع الهجمات ضد حفظة السلام.

وأكد عدة أعضاء أنه ينبغي التصدي للتحديات عن طريق تعزيز قدرات حفظ السلام. وينبغي دائما كفاءة تنفيذ الولايات وسلامة القوات عن طريق توفير التدريب المناسب والمعدات اللازمة. ورأى العديد من الأعضاء أن توفير أفضل مستويات الحماية للمدنيين يمر عبر الوقاية والقدرة على التنقل والتدخل النشط، بدلا من مجرد الحضور. وإذا لم تضطلع البعثات بمسؤولياتها إزاء حماية المدنيين، فإن ذلك سيضر بمهام أخرى قد تكون البعثة كلفت بها، ناهيك عن الخسائر في الأرواح والمعاناة التي ستنتج ذلك. ورأت وفود أخرى أن حماية المدنيين، وإن كانت من المهام الرئيسية في عمليات حفظ السلام اليوم، ليست هي المهمة الوحيدة؛ وأعربت عن القلق إزاء الرغبة الملحوظة في الآونة الأخيرة في

تفسير معايير القانون الإنساني الدولي بصورة فضفاضة عندما يتعلق الأمر بحماية المدنيين في النزاعات المسلحة. وقالوا إنه ينبغي ألا تتجاوز الإجراءات الرامية إلى حماية المدنيين إطار الولايات الصادرة عن مجلس الأمن. ورأى وفد آخر أنه ينبغي عدم الخلط بين الحماية النشطة للمدنيين وتحييد الجماعات المسلحة من خلال الأنشطة الهجومية.

محكمة العدل الدولية

في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر نظر مجلس الأمن، أثناء جلسة خاصة، في البند المعنون "إحاطة يقدمها رئيس محكمة العدل الدولية". واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمها القاضي بيتر تومكا، رئيس محكمة العدل الدولية، وشاركوا في تبادل الآراء.

وقدم القاضي تومكا عرضاً عن الأنشطة العامة للمحكمة، تضمن لمحة عامة عن قضايا المنازعات المعلقة، ودور المحكمة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وصون السلام والأمن الدوليين، وعلاقتها بالمجلس. وركز أيضاً على الدور التكاملي الذي يضطلع به كل من المحكمة والمجلس في تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي، وشدد على الصلات الموضوعية بين المسائل التي ينظر فيها الجهازان.

المرأة والسلام والأمن

في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشته السنوية بشأن المرأة والسلام والأمن التي تركزت حول موضوع "النساء والفتيات المشرذات: قائدات وناجيات". وبهذه المناسبة، تلقى المجلس تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2014/693). ودعي مقدمو الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الاجتماع: السيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، وكيلا الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ والسيد إدموند موليه، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام؛ والسيد تشالوكا بياني، المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً؛ والسيدة سعاد علامي، من فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وألقت السيدة ملامبو - نغوكا كلمة باسم الأمين العام، شددت فيها على أن تضافر الأزمات التي تواجهها المنظمة ينبغي أن يدفعها إلى بذل المزيد للتقيد بالمبادئ الواردة في ميثاقها وبالمعايير العالمية، ودعت بإلحاح جميع الأطراف إلى الوقوف في وجه الانتهاكات. وأكدت أن الأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق الرؤية المطروحة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وأن المنظمة تعول على مشاركة جميع البلدان مشاركة فعالة في الاستعراضات الاستراتيجية الرفيعة

المستوى المقبلة بشأن مسائل تشمل الجزاءات وعمليات السلام، وبناء السلام، والمساواة بين الجنسين، وكذلك في دراسة الأمين العام العالمية المقبلة عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وأكدت السيدة ملامبو- نغوكا بصفقتها الشخصية أن الوضع الحالي لا يشهد تزايد العنف وانعدام الأمن فحسب، بل تحولاً في طبيعة النزاع نفسه أيضاً: فممارسو العنف من المتطرفين يسيطرون على المنطقة ويهددون ويستهدفون النساء والفتيات ومجتمعاًهن مباشرة، مما يساهم في ارتفاع مستويات التشريد. وقالت إنه لولا القدر الكبير من النزاعات، لكان التقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين كبيراً. ورأت أن على المجلس أن يضع المساواة بين الجنسين في طليعة وصميم جهوده الرامية إلى صون السلام والأمن، والتغلب على التحديات الجسيمة الناجمة عن تفشي فيروس إيبولا وتصاعد التطرف العنيف وما يقترن به من مستويات تشرد غير مسبوقة.

وأكد الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام على أن أنجع وأنسب السبل الكفيلة بمنع العنف تجاه النساء والفتيات المشردات داخلياً هو تكثيف آليات الحماية، وزيادة الدعم في الوقت نفسه لمشاركة المرأة في العمليات السياسية وفي الحكم، وأكد على ضرورة أن تقوم بعثات حفظ السلام بالدعوة إلى المشاركة السياسية للمرأة. وشدد على ضرورة بذل مزيد من الجهود لزيادة الدعم المقدم إلى الدول لوضع سياسات تراعي الاعتبارات الجنسانية، لا سيما في قطاعي العدالة والأمن، بهدف كفالة مشاركة المرأة في جميع جهود السلام والمصالحة وتشجيع مشاركتها.

وأشار المقرر الخاص لمجلس حقوق الإنسان المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً إلى أنه منذ تسعينات القرن الماضي، يولي مزيد من الاهتمام لحقوق واحتياجات النساء والفتيات في حالات الطوارئ وحالات ما بعد انتهاء النزاع ولتعزيز النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وأعمال الإنعاش المبكر. ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تتناول الاستجابة لحالات التشرد الداخلي شواغل النساء والفتيات وأدوارهن المحددة على النحو الملائم. فكثيراً ما تتعرض المشردات داخلياً لتمييز مزدوج لكونهن مشردات داخلياً ونساء. ودعا السيد البياني المجلس إلى عدم إهمال الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه المشردات داخلياً في التفاوض بشأن السلام، وكفالة ما لهن من حقوق الإنسان، وتحقيق التنمية في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وختاماً، أفادت السيدة سعاد علامي بأنها تشهد في عملها اليومي مدى تضرر النساء والفتيات المشردات عندما يُجبرن على الفرار. وتعرض الكثيرات منهم للأذى من جراء العنف. وتناولت ثلاثة سبل رئيسية مترابطة للتغلب على التقاعس عن اتخاذ الإجراءات،

أولها، أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها؛ وثانيها ضرورة اتخاذ تدابير مراعية للاعتبارات الجنسانية ومتعددة القطاعات تجاوباً مع جهود الحماية والمساعدة الإنسانية؛ وثالثها دور المرأة في منع نشوب النزاعات ومكافحة العنف من الدول والجهات من غير الدول، بما في ذلك التطرف العنيف والإرهاب. وأضافت أن ما تقدم يقتضي الضغط الدولي والإرادة السياسية المحلية؛ ودعت مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء إلى كفالة أخذ المنظور الجنساني في الاعتبار عند التصدي للتحديات التي تواجهها النساء المشردات قسراً، وفي جميع جهود السلام والأمن، وإلى تجديد التزامها بالعمل من أجل تنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالمرأة والسلام والأمن تنفيذاً كاملاً.

وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2014/21) يحث جميع الأطراف المعنية بنزاع مسلح على إفساح المجال بشكل تام وبدون عائق أمام النساء اللاجئات والمشرديات داخليا للحصول على المساعدة الإنسانية والحماية، فضلاً عن الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان والسبل الإنتاجية لكسب العيش؛ ويدعو إلى جمع ما يلزم من البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن لتقدير احتياجات المرأة الخاصة وقدراتها؛ ويبرز أثر التطرف العنيف على المرأة ويحث الدول الأعضاء على التصدي لهذا الاتجاه؛ ويشجع جميع الجهات الفاعلة المعنية، حسب الاقتضاء، على أن تبدأ باستعراض خطط التنفيذ والأهداف الحالية، وأن تعجل بإحراز المزيد من التقدم، وأن تعد لوضع أهداف جديدة، في الوقت المناسب للاستعراض الرفيع المستوى في عام ٢٠١٥.

أساليب عمل مجلس الأمن

في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة بشأن أساليب عمله في إطار البند من جدول الأعمال المعنون "تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)". وأعدت الرئاسة مذكرة مفاهيمية ترد في الوثيقة S/2014/725 وتدعو فيها الوفود إلى الرجوع إلى مسألتين على وجه الخصوص وهما: الإجراءات القانونية الواجبة والجزاءات المحددة الهدف، لا سيما إمكانية توسيع نطاق ولاية أمين المظالم لتشمل جميع لجان الجزاءات؛ ومتابعة مجلس الأمن للمسائل التي يحيلها إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وعلى سبيل التجديد مقارنة بالسنوات السابقة، ضم الاجتماع متكلمين هما: أمينة المظالم في لجنة مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩)، السيدة كيمبرلي بروست، والمدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة. وقدمت أمينة المظالم إلى المجلس إحاطة بشأن نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ومراعاة الأصول القانونية تضمنت توصيات لزيادة تعزيز فعالية النظام. وركزت المدعية العامة للمحكمة

الجنائية الدولية في عرضها على قيمة تعزيز التعاون بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية، لا سيما متابعة المسائل التي يجيلها إلى المحكمة، في سبيل تحقيق الغرض المشترك المتمثل في مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم البشعة.

وأشارت السيدة بروست في إحاطتها إلى أن فرض الجزاءات المحددة الهدف، التي تؤثر مباشرة في حقوق الأفراد والكيانات، دون توافر آلية استعراض مستقلة يمكن أن توفر سيلا فعالا للانتصاف، يشكل ممارسة لا تتماشى مع الالتزامات في مجال حقوق الإنسان الأساسية؛ وأضافت أنه استنادا إلى المبادئ، ليس هناك مبرر بديهي لإتاحة آلية استعراض مستقلة لمجموعة من الأشخاص الخاضعين للجزاءات المحددة الهدف وليس للآخرين. وينطبق ذلك بشكل خاص عندما يُنظر في المسألة من زاوية الأشخاص الخاضعين للجزاءات. وأكدت أيضا أن العملية العادلة تدعم التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات، وهي ضرورية في الواقع لتجنب الطعون القانونية في المحاكم.

وأشارت المدعية العامة بنسودة بدورها إلى أن متابعة القضايا المحالة مصدر قلق لمكتبها. ودعت مجلس الأمن أيضا إلى النظر في استخدام لغة أقوى في القضايا التي يجيلها إلى المحكمة، يطلب من خلالها تعاون جميع الدول مع المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن التقيد بالتزاماتها فيما يتعلق بالامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي المحكمة. وأخيرا، قالت إن جهة تنسيق معنية بالتواصل بين المجلس والمحكمة يمكن، في رأيها، أن تقدم مساعدة عملية.

وأتاح الاجتماع للمجلس فرصة للنظر في المسألتين اللتين سلطت عليهما الأضواء في المذكرة المفاهيمية وللإستماع إلى آراء الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة بشأن هاتين المسألتين والمسائل الأخرى لكي يتسنى له تحديد المجالات التي تتطلب التحسين من وجهة نظر الوفود لتعزيز الشفافية والكفاءة والشمول في عمل المجلس. ولدى تقييم التقدم المحرز الذي اقترحتة الرئاسة، اغتنمت عدة وفود الفرصة للترحيب بالوثائق الجديدة المتعلقة بأساليب عمل المجلس التي اتفق عليها الفريق العامل غير الرسمي منذ المناقشة المفتوحة التي جرت العام الماضي، وهي الوثائق المتعلقة بما يلي: المشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة الصادرة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ (S/2013/630)؛ ومهام القوائم بصياغة ووثائق المجلس، الصادرة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/268)؛ وتسليم رئاسة الهيئات الفرعية، الصادرة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (S/2014/393)؛ والحوار داخل المجلس، الصادرة في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/565)؛ وترتيب المستكلمين في اجتماعات مجلس الأمن، الصادرة في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (S/2014/739).

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507 (جلسة الاختتام)

في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة بشأن تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507 (جلسة الاختتام). ودعت رئيسة أعضاء المجلس إلى إجراء تقييم نقدي لعمل المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وتقديم توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس تحسين كفاءته وفعاليتيه، لا سيما في التعامل مع الحالات القطرية المحددة الحالية.

وفيما يتعلق بجوهر المسائل التي تناولها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر، احتلت الحالة في الجمهورية العربية السورية والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والاجتماع المعقود مع قادة قوات الأمم المتحدة، وفيروس إييولا، والمرأة والسلام والأمن، وأساليب عمل مجلس الأمن، مكانة بارزة.